الإمارات العربية المتحدة
وزارة التغير المناخي والبيئة

مجلة الإمارات للعمل البيئي والبلدي

اصدار 2023

التزام الإمارات بحماية البيئة لتحقيق الاستدامة.. راسخ ومستمر

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

www.moccae.gov.ae

جميع خدمات

وزارة التغيـــــر المناخي والبيئة

الآن في متنـــاول يـــدك!

حمّل تطبيق الوزارة الآن
على أجهزة آبل وأندرويد

Download on the App Store

GET IN ON Google Play

اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة
National Committee on Sustainable Development Goals

U.AE
United Arab Emirates

الإمارات العربية المتحدة
وزارة التغير المناخي والبيئة

النسخة الإلكترونية

الوالد المؤسس

المغفـور له الشيـخ زايـد بـن سلطـان آل نهيـان (رحمة الله)

OUR FOUNDING FATHER

SHEIKH ZAYED BIN SULTAN AL NAHYAN

يجب علينا موازنة المسؤولية بين واجبنا لتحديث مصادر أخرى للطاقة
وحماية البيئة التي نعيش عليها وتوفير الإرث المناسب للأجيال القادمة

صاحـب السمـــو الشيـــخ محمـــد بن زايـــد آل نهيـــان

رئيـــس دولـــة الإمـــارات العربـيـة المتحـــدة

HIS HIGHNESS SHEIKH MOHAMMED BIN ZAYED AL NAHYAN

President of the United Arab Emirates

إننا نولي بيئتنا جل اهتمامنا لأنها جزء عضوي من بلادنا وتاريخنا وتراثنا، لقد عاش آباؤنا وأجدادنا على هذه الأرض، وتعايشوا مع بيئتها في البر والبحر، وأدركوا بالفطرة وبالحس المرهف الحاجة للمحافظة عليها. وأن يأخذوا منها قدر احتياجهم فقط. ويتركوا فيها ما تجد فيه الأجيال القادمة مصدراً للخير ونبعاً للعطاء. وكما أجدادنا كذلك نحن الذين نعيش الآن فوق هذه الأرض المباركة، إننا مسئولون عن الاهتمام ببيئتنا والحياة البرية واجب علينا، واجب الوفاء لأسلافنا وأحفادنا على حد سواء

قيادة رشيدة ورؤية مستدامة

إن رؤية قيادتنا الرشيدة في سباقٍ دائمٍ مع الزمن، وتنافسٍ مستمرٍ مع الإنجازات، فلا يكاد يمر يومٌ فيه فرصة للتحسين والتطوير، إلا وقد تم غرس ثمرةٍ من ثمار الريادة والإبداع.

فمن حلم زايد وقيام الاتحاد وحتى رؤية 2021 مروراً بمبادئ الخمسين إلى رؤية الإمارات 2071، لتأتي رؤية جديدة وتحدياً وفرصتاً مجيدة رؤية 2031 مجملتاً ومكملتاً عقد الرؤى والتطلعات.

وتأتي استكمال الجهود البيئية والبلدية المتميزة التي تم بذلها من خلال اللجان الممتدة، لتكون في كل عام منطلقاً جديداً لآفاقٍ من الإبداع والتميز في ظل متغيرات متسارعة وتحدياتٍ متلاحقة، نحتاج فيها أكثر من أي وقتٍ آخر إلى تظافر الجهود وتكامل النتائج والمخرجات لما فيه مصلحة دولتنا وقيادتناومجتمعنا.

حيث نعمل بشكل حثيث من خلال وزارة التغير المناخي والبيئة وبتوجيهات قيادتنا الرشيدة برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله لتوحيد الجهود الوطنية المبذولة في تطوير الاعمال واستمرارية التحسين المستدام، والذي تأتي مخرجاته من خلال الاستراتيجيات والمبادرات والمشاريع ذات البعد الوطني، كما ونعمل في حكومة دولة الامارات العربية المتحدة برؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله لتسخير كافة القدرات وتذليل كافة التحديات، لما يدعم مسيرة العمل البيئي والبلدي نحو بناء مجتمعٍ مستدام، نعزز خلاله جودة حياة الافراد والتي تؤمن قيادتنا الرشيدة بأن بقدرات وكفاءة أفراده تتقدم الأوطان،

حيث أن ثقة قيادتنا الرشيدة بنا، يعطي عملنا بعداً لا حدود له من التمكين، ولا نهاية له من الابتكار والتحسين، القادم أجمل لعامٍ يمله التفاؤل بإنجازات أعظم في كل يوم مسابقين الزمن مسارعين الخطى نحو اللامستحيل.

الاتفاقية. وتبنت بعض شركات النقل بالدولة مبادرات تمنع نقل الحيوانات الحية ومنتجاتها عبر وسائل النقل لديها وذلك لحماية هذه الحيوانات. كما قامت الوزارة بالتعاون مع الجهات المختصة في كل إمارة، والتي تشمل البلديات والسلطات البيئية، بالعمل على مراقبة الأسواق المحلية وتنظيم حملات توعوية مع شركائها وتنفيذ برامج بناء القدرات الوطنية لحماية الأنواع المهددة بالانقراض. وتم وضع خطة عمل تستند إلى رؤية وطنية تهدف إلى إدارة تجارة الحيوانات والنباتات البرية بطريقة فعالة ومستدامة بحلول عام 2030، مما يساهم ذلك في الحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض، حيث تحتوي الخطة على 4 أهداف وطنية وعدد من المهام والأنشطة لتحقيق الرؤية الوطنية.

معالي مريم بنت محمد سعيد حارب المهيري

وزيرة التغير المناخي والبيئة
رئيس مجلس الإمارات للعمل البيئي والبلدي

الرؤيـــــة

أمن غذائي وبيئي مستدام

الرسالة

تبني نهج الحياد المناخي وحماية النظم البيئية وتنميتها
وتعزيز الأمن الغذائي والمائي لضمان تنمية مستدامة

القيم

الإنفتاح, التسامح, جودة الحياة, المرونة والاستباقية,
الشفافية, التكامل

قالو فالبيئة

معالي مريم بنت محمد سعيد حارب المهيري

شكلت بيئتنا الطبيعية المحلية بما تحويه من موارد وتنوع بيولوجي جزءًا لا يتجزأ من هويتنا، وحظت حمايتها والعمل من أجلها بأولوية استراتيجية لدى القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة الدكتور سليمان الزعابي

تعد فعالية أسبوع التشجير التي تقام سنويا على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة من أبرز وأهم المبادرات التي تعمل على غرس ثقافة زيادة الرقعة الخضراء في مجتمعنا وتعزز المشاركة المجتمعية فيه والقضاء على التصحر

معالي محمد علي الشرفاء

توجهات الدولة نحو دفع مسيرة التنمية المستدامة ورفع جودة الحياة

سعادة الدكتور المهندس خليفة الطنيجي

المشاريع البيئية ركيزة وطنية حيث أن الأمن الغذائي يحظى بإهتمام كبير من قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة ويعد مشروع مزرعة القمح ومشروع المراعي إضافة نوعية في ملف الأمن الغذائي

سعادة الدكتورة شيخة سالم الظاهري

زيادة مساحة المحميات الطبيعية يسهم في تعزيز حماية التنوع البيولوجي واستدامة استخداماته وزيادة القيمة الاقتصادية للخدمات البيئية التي تقدمها النظم البيئية

سعادة المهندس داوود الهاجري

5 توجهات كبرى ستسهم في تشكيل مدن المستقبل

1 آفاق العمل البيئي والبلدي 17
مجلس الامارات للعمل البيئي والبلدي 21

2 السياسة العامة للبيئة لدولة الامارات العربية المتحدة 29
الإمارات الأولى عالمياً في 6 مؤشرات للأداء البيئي 2022 33
استراتيجية العمل البلدي الخليجي المشترك 37

3 قبة واحدة تجمع مصنعي ومستهلكي الإسمنت 43
دليل الحياد المناخي في مصانع الإسمنت 47
تقييم الأثر البيئي ومشروع التعداد الصناعي 51

4 بنية تحتية مستدامة 55
مدن المستقبل 59
المؤتمر العالمي الحادي عشر "بيئة المدن" 63
شارة العلم الأزرق في شاطئ إمارة عجمان 67

5 التعليم الأخضر في دولة الإمارات العربية المتحدة 71
63 مدرسة على مستوى الدولة «بلا نفايات» 77
حلول بيئية مبتكرة تعرضها شركات (شراع)
لوزارة التغير المناخي والبيئة 81

6 المخالفات البيئية والبلدية على مستوى الدولة 85
التوعية أساس مكافحة الآفات 89

7 الشيخ زايد و التشجير 93
الإمارات تطلق تحالف القرم من أجل المناخ 99
الشارقة... أمن غذائي مستدام 107
مشروع مراعي الشارقة متوافق مع التوجهات العالمية 111

8 القائمة الحمراء 115

9 التقارير والدراسات
البيئية والبلدية 127

10 تمكين الشباب مرتكزنا
نحو المستقبل 137

آفاق العمل البيئي والبلدي

آفـاق العـمـل البيئي والبلـدي

تعد التنافسية والتطور المستمر وخلق الفرص، المحرك الرئيسي في وجود اقتصاد مزدهر وتنمية شاملة في إدارة المدن و التي يقودها حوكمة فاعلة قادرة على خلق السياسات والخدمات المتقدمة للمجتمع، حيث يمثل مجال العمل البيئي والبلدي حجر أساس في تحقيق جودة حياة للمجتمع وأفراده.

حيث يعمل من خلال مجموعة من اللوائح والانظمة والخطط المستقبلية والتحسينية التي تحدد السياسات العامة ومهام ومجالات نشاط العمل البيئي والبلدي على المستوى الوطن ومساهماته في تعزيز مؤشرات التنافسية للدولة على المستوى العالمي.

كما يعزز أنظمة العمل ذات كفاءة لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة من خلال الرؤى، والتي تعزز معايير جودة الحياة.

إن جوهر العمل البيئي والبلدي يتركز في تقديم خدمات من الناحية العمرانية والبيئية والصحية والاجتماعية والاقتصادية، لذلك من الأهمية بمكان السعي لتطوير العمل البيئي والبلدي من خلال تخطيط المدن والبنى التحتية ومراعات البعد البيئي للمحميات والمناطق الرطبة ودعم المبادرات والمشاريع المستدامة لخفض الانبعاثات للاهتمام بالصحة والنظافة العامة وسلامة الاغذية من خلال حوكمة الإنتاج والاستهلاك المستدامين، والمحافظة على المظهر العام، وإنشاء الحدائق والمتنزهات والمساحات الخضراء.

نعمل مع البلديات والهيئات البيئية في الدولة من خلال الممكنات لبلورة الخدمات التي تساهم في تحقيق جودة حياة للمجتمع من خلال التوحيد والتكامل، وبمنهجية علمية نعمل على قياس المؤشرات والمعايير القياسية التي يتم خلالها قياس النتائج والأثر، لذا من الأهمية بمكان السعي لتطوير العمل البلدي والبيئي من خلال توحيد السياسات العامة للوصول الى خدمات ذات جودة تنافسية، حيث تأتي أولوياتنا منسجمة بشكل متكامل مع الجهات عبر المحاور الرئيسية التالية:

- المشاركة المجتمعية
- الرقابة والتفتيش
- الصحة العامة
- الخدمات
- إدارة النفايات
- التنسيق والمتابعة

مجلس الامارات للعمل البيئي والبلدي

مجلس الامارات للعمل البـيـئـي والبـلـدي

في إطار الرؤية الوطنية لتعزيز التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بقضية البيئة والتنمية المستدامة على المستوى الوطني والإقليمي ولتحقيق أهم التطلعات في شأن مواصلة العمل لتطوير وتفعيل آلية التواصل مع كافة الهيئات البيئية والبلديات على مستوى الدولة لضمان جودة العمل البيئي والبلدي. وبناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (42م/5و) لسنة 2022 الجلسة رقم (5) بشأن انشاء مجلس الإمارات للعمل البيئي والبلدي. حسب المهام التالية:

- اقتراح الأسس العامة لتعزيز العمل المشترك في مجال البيئة وفي مجال الخدمات البلدية.
- اقتراح الأنظمة والتشريعات والسياسات لضمان مشاركة أكثر فاعلية للقطاع الخاص في المشاريع ذات الصلة.
- اقتراح المبادرات والمشاريع التكاملية المرتبطة بالمجال البيئي والبلدي.
- تعزيز وتطوير الدراسات والبحوث العلمية في المجالات ذات الصلة.
- تحديد موقف الدولة في المفاوضات الدولية والإقليمية ذات الصلة.
- التنسيق لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في المجالات ذات الصلة.

الفرق

1. فريق الدارسات والبحوث في المجال البيئي والبلدي
2. فريق التثقيف والتوعية
3. فريق المواقف والمشاركات الإقليمية والدولية
4. فريق السياسات والتشريعات
5. فريق المشاريع التحولية

المهام

- تعزيز وتطوير الدارسات والبحوث العلمية في مجالات ذات الصلة بالتنسيق مع مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية
- اقتراح المبادرات والمشاريع التكاملية المرتبطة بالمجال البيئي والبلدي
- التنسيق لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في المجالات ذات الصلة
- تحديد موقف الدولة في المفاوضات الدولية والإقليمية ذات الصلة
- التنسيق لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في المجالات ذات الصلة
- اقتراح الأنظمة والتشريعات والسياسات لضمان مشاركة أكثر فاعلية للقطاع الخاص في مشاريع ذات الصلة
- اقتراح المبادرات والمشاريع التكاملية المرتبطة بالمجال البيئي والبلدي

إطار العمل البيئي في دولة الامارات العربية المتحدة

وزارة التغير المناخي والبيئة
MINISTRY OF CLIMATE CHANGE & ENVIRONMENT

وزارة الاقتصاد
MINISTRY OF ECONOMY

وزارة الطاقة والبنية التحتية
MINISTRY OF ENERGY & INFRASTRUCTURE

وزارة التربية والتعليم
MINISTRY OF EDUCATION

وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة
MINISTRY OF INDUSTRY & ADVANCED TECHNOLOGY

وزارة الصحة ووقاية المجتمع
MINISTRY OF HEALTH & PREVENTION

بلدية دبي
DUBAI MUNICIPALITY

هيئة البيئة - أبوظبي
Environment Agency - ABU DHABI

هيئة البيئة والمحميات الطبيعية
Environment & Protected Areas Authority

هيئة حماية البيئة و التنمية
Environment Protection & Development Authority

حكومة أم القيوين
GOVERNMENT OF UMM ALQUWAIN

دائرة بلدية أم القيوين
DEPARTMENT OF UMM AL QUWAIN MUNICIPALITY

بلدية الفجيرة
FUJAIRAH MUNICIPALITY

إطار العمل البلدي في دولة الامارات العربية المتحدة

وزارة التغير المناخي والبيئة
MINISTRY OF CLIMATE CHANGE & ENVIRONMENT

وزارة الصحة ووقاية المجتمع
MINISTRY OF HEALTH & PREVENTION

وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة
MINISTRY OF INDUSTRY & ADVANCED TECHNOLOGY

وزارة التربية والتعليم
MINISTRY OF EDUCATION

وزارة الطاقة والبنية التحتية
MINISTRY OF ENERGY & INFRASTRUCTURE

وزارة الاقتصاد
MINISTRY OF ECONOMY

بلدية الفجيرة
FUJAIRAH MUNICIPALITY

حكومة أم القيوين
GOVERNMENT OF UMM ALQUWAIN

دائرة بلدية أم القيوين
DEPARTMENT OF UMM AL QUWAIN MUNICIPALITY

بلدية رأس الخيمة
Ras Al Khaimah Municipality

حكومة الشارقة
دائرة الزراعة والثروة الحيوانية
GOVERNMENT OF SHARJAH
Department Of Agriculture & Livestock

حكومة الشارقة
دائرة شؤون البلديات
GOVERNMENT OF SHARJAH
Municipalities Affairs

بلدية دبي
DUBAI MUNICIPALITY

دائرة البلديات والنقل
DEPARTMENT OF MUNICIPALITIES AND TRANSPORT

السياسة العامةللبيئة لدولة الامارات العربية المتحدة

السياسة العامة للبيئة لدولة الامارات العربية المتحدة

وقعت وزارة التغير المناخي والبيئة خلال الاجتماع مذكرات تفاهم مع 10 جهات حكومية لضمان مواءمة كل برامجها وتوجهاتها ومبادراتها مع السياسة العامة لتحقيق أهداف تحفيز العمل البيئي وضمان مساهمته بشكل فعال في تحقيق مستهدفات الدولة، وتشمل قائمة الجهات التي تم توقيع مذكرة تفاهم معها وزارة الطاقة والبنية التحتية،. ووزارة الاقتصاد، وهيئة البيئة أبوظبي، وهيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية، بلدية دبي، دائرة البلدية والتخطيط - عجمان، وهيئة الفجيرة للبيئة، ومؤسسة الفجيرة للموارد الطبيعية، وبلدية الفجيرة، وبلدية دبا الفجيرة

السياسة العامة للبيئة لدولة الإمارات العربية المتحدة، الهادفة إلى تعزيز جودة الحياة في الدولة، حاضراً ومستقبلاً، والتركيز على الحفاظ على بيئة مستدامة تدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، تتبنى تنفيذ أكثر من 100 مبادرة لتعزيز الموارد الزراعية والحيوانية ودعم الإنتاج وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني وتوظيف التكنولوجيا وتطبيقاتها لتحقيق الاستدامة".

اعتمد مجلس الوزراء السياسة العامة للبيئة لدولة الإمارات العربية المتحدة، الهادفة إلى تعزيز جودة الحياة في الدولة، حاضراً ومستقبلاً، والتركيز على الحفاظ على بيئة مستدامة تدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

تتبنى السياسة تنفيذ أكثر من 100 مبادرة لتعزيز الموارد الزراعية والحيوانية ودعم الإنتاج وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني وتوظيف التكنولوجيا وتطبيقاتها لتحقيق الاستدامة"

وتركز السياسة على المحافظة على التنوع البيولوجي في الدولة واستدامة مواردها ونظمها الإيكولوجية وخدماتها، ودمج اعتبارات وأهداف حماية البيئة والعمل المناخي في سياسات وخطط القطاعات المختلفة في الدولة، بالإضافة إلى تعزيز

مساهمة قطاع الثروة الحيوانية والقطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني والتنوع الغذائي، بما يدعم جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.
وتمثل السياسة والتي سيتم تبنيها وتطبيقها على المستويين الوطني والمحلي، أحد أهم الأدوات التي تحدد التوجهات المستقبلية في مجال العمل البيئي والمناخي والارتقاء بهما حالياً ومستقبلاً، بالإضافة إلى ضمان تنفيذ التزامات الدولة ذات الصلة على المستويين الإقليمي والعالمي، حيث تتضمن خطط عمل ومؤشرات أداء محددة لضمان استمرارية حمايتها في الأوضاع السلمية وخلال الطوارئ والأزمات والكوارث، حيث أشار سعادة عبدالله سلطان الفن الشامسي - الوكيل المساعد لقطاع الرقابة والمتابعة – عضو مجلس الامارات للعمل البيئي والبلدي إلى أن السياسة تهدف إلى تعزيز جودة الحياة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حاضراً ومستقبلاً، والمحافظة على النظم البيئية في دولة الإمارات العربية المتحدة واستدامة مواردها وخدماتها الإيكولوجية، ودمج اعتبارات التغير المناخي والتنوع الحيوي في علاقة القطاعات والأفراد ببيئة دولة الإمارات العربية المتحدة، وتعزيز التنوع والازدهار الاقتصادي، وأخيراً دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030

حيث تتمحور السياسة حول ثمانية أولويات بيئية رئيسية حسب التالي:

1. الحد من تداعيات التغير المناخي بما يدعم أولويات التنمية الاقتصادية بالدولة
2. المحافظة على الطبيعة والبيئة البحرية والساحلية وضمان استدامة خدمات النظم الأيكولوجية و الثروات المائية الحية

3. تعزيز جودة الهواء
4. تعزيز وضمان سلامة المنتجات الغذائية وتنويع مصادرها
5. استدامة الإنتاج الزراعي المحلي والمحافظة على موارده
6. استدامة الإنتاج الحيواني المحلي والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المحلية
7. الإدارة المتكاملة للنفايات
8. تعزيز الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية

التوجهات الرئيسية	المستهدفات والمؤشرات
35	36

البرامج والمبادرات
أكثر من 100

الإمارات الأولى عالمياً في 6 مؤشرات للأداء البيئي 2022

الإمارات الأولى عالمياً في 6 مؤشرات للأداء البيئي 2022

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، حفظه الله، رؤية نحن الإمارات 2031، التي تسطر خطط العمل الوطنية التي تستكمل من خلالها الدولة مسيرتها التنموية خلال العقد القادم، ومن ثم نحو الخمسين عاماً المقبلة.

نحن الإمارات 2031 هو برنامج تنموي متكامل يرتكز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والاستثمارية والتنموية للإمارات، وذلك ضمن ملف شامل وواضح يقود إلى تعزيز مكانة الإمارات كشريك عالمي ومركز اقتصادي مؤثر، إلى جانب تسويق وإبراز النموذج الاقتصادي والفرص التي توفرها الدولة، وأكد سموه أن التركيز في الخمسين عاماً القادمة سيكون على تعزيز المنظومة المجتمعية والعمل على بناء منظومة اقتصادية قوية وسريعة النمو والتطور، وذلك من خلال تعزيز الشراكات الاقتصادية مع العالم وترسيخ النموذج التنموي وبناء علاقات اقتصادية راسخة مع أكبر الاقتصادات العالمية.

حيث ناقش مجلس الإمارات للعمل البيئي والبلدي مخرجات توجهات وركائز رؤية «نحن الإمارات 2031» التي تم إطلاقها خلال الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات 2022، وأهم المؤشرات البيئية التي يجب العمل عليها لتعزيز مكانة الدولة عالمياً، ومنها مؤشر الأداء البيئي.

حيث تصدرت دولة الإمارات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الترتيب العام لتقرير «مؤشر الأداء البيئي 2022» الصادر عن جامعة ييل، الذي يرصد الأداء البيئي لـ 180 دولة، وجاءت الإمارات في المركز الأول عالمياً في 6 مؤشرات 40 مؤشراً يتضمنها التقرير.

ويصدر «مؤشر الأداء البيئي» EPI مرة كل سنتين منذ 2006، ليقدم ملخصاً عن حالة الاستدامة في جميع أنحاء العالم بالاعتماد على البيانات وباستخدام 40 مؤشراً للأداء تغطي 11 محوراً في التقرير، ضمن الأهداف الرئيسية الثلاث للتقرير وهي: أداء التغير المناخي، والصحة البيئية، بالإضافة إلى حيوية النظام البيئي، والتي توفر بمجملها مقياساً للدول التي يرصدها التقرير من حيث سعيها لتحقيق أهداف السياسة البيئية، كما يقدم التقرير إرشادات للبلدان التي تطمح إلى التحرك نحو مستقبل مستدام. ووفقاً لتقرير مؤشر الأداء البيئي 2022، فقد حققت الإمارات العلامة الكاملة 100% في 6 مؤشرات بيئية.

1. المحميات البحرية
2. خدمات النظام البيئي
3. قلة انحسار الأراضي الرطبة
4. قلة الاعتماد على الوقود الصلب المنزلي
5. انخفاض معدل نمو الكربون الأسود.
6. قلة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الغطاء الأرضي

كما حلت الدولة بالمركز الأول إقليمياً والثالث عالمياً في «مؤشر حيوية النظام البيئي»، وجاءت الإمارات أيضاً في المركز الأول إقليمياً في «مؤشر التنوع البيولوجي والموائل الطبيعية» و«مؤشر معالجة مياه الصرف الصحي»، الذي حلت فيه بالمركز 13 عالمياً، كما تصدرت الإمارات الدول العربية في «مؤشر قلّة الصرف الصحي غير الآمن»، وذلك وفقاً لتقرير مؤشر الأداء البيئي 2022 الصادر عن جامعة ييل العريقة والذي حلت فيه دولة الإمارات في المركز الـ 39 عالمياً متقدمة 3 مراتب عن ترتيبها في الدورة السابقة للتقرير (2020).

كما سيعمل المجلس بالتعاون مع الشركاء من القطاع الحكومي والقطاع الخاص على تحقيق نتائج أفضل من خلال تطوير الاعمال ومخرجات المؤشرات التنافسية ونشر المعلومات المرتبطة بجهود الدولة والتي تنعكس بشكل مباشر على نتائج مؤشرات الأداء البلدي للدولة والتي تهدف دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال خططها الاستراتيجية إلى الوصول لتكون من أفضل 20 دولة على مستوى العالم بحلول 2031.

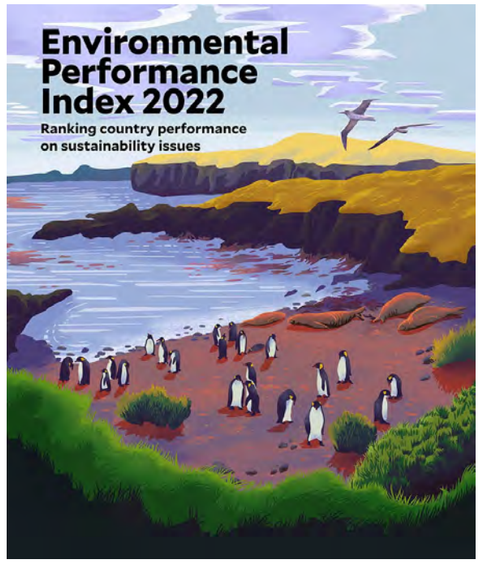

استراتيجية العمل البلدي والبيئي الخليجي المشترك

استراتيجية العمل البلدي والبيئي الخليجي المشترك

أشار سعادة علي خليفة القمزي مدير عام بلدية مدينة العين وعضو مجلس الإمارات للعمل البيئي والبلدي، بأن العمل البلدي الخليجي يمثل حجر الأساس للتكامل والشراكة في الخدمات وتحسين جودة حياة المجتمعات الخليجية عن طريق الربط والتواصل الفعال مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي يعكس أهمية الدور الخليجي الموحد بتوحيد الاستراتيجيات في المبادرات المشاريع البلدية والبيئية لدول المجلس، كما وأكد سعادته بأنه تعتبر وزارة التغير المناخي والبيئة المظلة الاتحادية التشريعية لبلديات الدولة فمن خلالها تتشارك بلديات الدولة والهيئات البيئية خبراتها وتجاربها وأفضل الممارسات مع دول مجلس التعاون، كما ويعمل مجلس الإمارات للعمل البيئي والبلدي ممثلاً بأربعة عشر جهة على المستوى الوطني كمنصة يتم من خلالها التوافق لتحقيق رؤية القيادة الرشيدة الجامعة للرؤى المحلية لكل إمارات الدولة حيث يتم خلق تجانس وإنسجام مع التوجهات الخليجية التي تصب في مصلحة خدمة المجتمعات الخليجية وكل من يعيش على ارض هذه المنطقة المباركة وتحت ظل قيادات رشيدة تنظر إلى بناء مستقبل أجمل لشعوبها،حيث يتم تفعيل العمل الخليجي المشترك من خلال الخطط والاهداف التالية:

الخطة الاستراتيجية للعمل البلدي الخليجي المشترك 2019 - 2023

1. تحقيق تنمية مستدامة تلبى احتياجات جميع أفراد المجتمع من خلال الاستغلال الأمثل

سعادة علي خليفة القمزي

مدير عام بلدية مدينة العين

عضو مجلس الإمارات للعمل البيئي والبلدي

للموارد الطبيعية المتاحة، ودون المساس بالتراث والهوية الخليجية

2. رفع مستوى جودة الحياة للمواطنين والمقيمين على أراضي الدول الأعضاء
3. توحيد التشريعات وتطوير آليات الرقابة
4. رفع كفاءة العمـــل البلـدي
5. تعزيز الشراكة المجتمعية

الخطة الاستراتيجية لأعمال لجنة الوزراء المسؤولين عن شؤون البيئة بدول المجلس 2019 - 2023

1. استدامة التنوع الاحيائي وتعزيز رأس المال الطبيعي
2. تعزيز حماية البيئة والصحة البيئية
3. الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية بما يحقق التنمية المستدامة
4. تنسيق مواقف دول المجلس تجاه الاتفاقيات الإقليمية والدولية البيئية وتفعيل الشراكات الدولية الاستراتيجية

كما أضافة سعادته أنه من خلال الاجتماعات السنوية لأصحاب المعالي الوزراء يتم متابعة العمل المشترك ويتم اطلاق المبادرات والجائز ومتابعة توصيات المؤتمرات، بالإضافة الى العمل على توحيد العمل من خلال الأدلة الاسترشادية والتي تعمل على عرض أفضل الممارسات وشرح تفاضيل التطبيق التي يمكن من خلالها تطوير الأعمال.

ومن أهم الجهود الخليجية التي تمت في الفترة المنصرمة إعلان وزراءُ البلديات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيَّة عن تدشين كود البناء الخليجي الموحد، الذي تمَّ اعتمادُه من قبل المجلس الوزاري بصفة استرشادية لمدة ثلاث سنوات، وذلك لتعزيز التنسيق في المجال البلدي الخليجي.

سعادة محمد سيف الافخم

مدير عام بلدية الفجيرة

عضو مجلس الإمارات للعمل البيئي والبلدي

جاءَ ذلك خلال الاجتماع الخامسِ والعشرين للجنةِ أصحاب المعالي والسعادة الوزراء المعنيين بشؤون البلديات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيَّة. كما جرى من خلال الاجتماعات الوزارية اعتماد وإطلاق الأدلة الاسترشادية الخليجية التشريعية والحضرية وفي النظم الجغرافية وجودة الحياة. بالإضافة الى تشعب الإجراءات البلدية في آلية التنفيذ ونظراً لما للبلديات من تأثير واضح وملموس على المجتمع بادرة وزارة التغير المناخي والبيئة الى تبني فكرة الدليل الموحد للعمل البلدي على المستوى الوطني كذلك، والذي يهدف الى تقديم الإجراءات البلدية المختلفة والمتنوعة في قالب موحد يجمع إجراءات الإدارات المحلية في دليل استرشادي اتحادي بأسلوب مبسط، والتي يتم إعتماد إطلاقها من قبل مجلس الإمارات للعمل البيئي والبلدي.

ومن جهة أخرى أشار سعادة محمد سيف الافخم مدير عام بلدية الفجيرة عضو مجلس الإمارات للعمل البيئي والبلدي، إل أنه تعمل بلديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال لجنة أصحاب المعالي الوزراء المعنيين بشؤون البلديات لدول مجلس التعاون من خلال اجتماعها السنوي لمناقشة المستجدات لتحقيق التكامل والشراكة الخليجية في مجال العمل البلدي لدول المجلس، حيث يأتي مؤتمر العمل البلدي الخليجي المشترك باستعراض أفضل الممارسات البلدية والتي تقدمها البلديات من خدمات لتطوير القطاع البلدي في خدمة المجتمعات. حيث يمثل مشاركة البلديات لتبادل الخبرات والتي يتم استعراض أفضل ما يمثل الدول المشاركة على مدار كل سنتين، وجدير بالذكر أن تنظيم هذا المؤتمر يكون بالتسلسل بين دول مجلس التعاون الخليجي والذي نظمته دولة الامارات العربية المتحدة مؤتمرين منذ الانطلاق وهو في عام 2007 في إمارة عجمان وفي عام 2014 في إمارة أبوظبي كما أنه ما يصدر من توصيات في كل مؤتمر يعرض على لجنة أصحاب المعالي الوزراء المعنيين بشؤون البلديات لدول مجلس التعاون من خلال اجتماعهم السنوي للتوجيه بالتنفيذ حسب ما يرونه مناسب.

قبة واحدة تجمع مصنعي ومستهلكي الإسمنت

قبة واحدة تجمع مصنعي ومستهلكي الإسمنت

تستضيف دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2023 المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف COP28في الفترة من 30 نوفمبر إلى 12 ديسمبر. يعتبر الحدث منصة عالمية تهدف إلى معالجة قضية تغير المناخ الملحة ، وعلى هذا النحو يجب أن نتأكد من أن دولة الإمارات العربية المتحدة في طليعة جهود إزالة الكربون في جميع القطاعات. حيث تتكامل جهود الجهات الحكومية الاتحادية والمحلي بالإضافة الى جهود القطاع الخاص، حيث حددت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة خارطة طريق واضحة للمباني والقطاعات الصناعية من حيث الانبعاثات في كافة مراحل البناء والتي تعتبر فيه "الانبعاثات المتجسدة" إحدى أكبر التحديات حيث لا تقتصر الانبعاثات الاسمنتية والخرسانية في مرحلة التصنيع فقط ولكن تستمر حتى بعد البناء وهذا ما نطلق عليه "الانبعاثات المتجسدة". هذه الانبعاثات كبيرة والحد منها أمر بالغ الأهمية، وهو ما يلفت الانتباه إلى جميع الأشخاص الذين يعملون بجد والذين يعملون على طول سلسلة التوريد بأكملها ، من منتجي الإسمنت ومصنعي الخرسانة والمصممين والمطورين والمستثمرين وقطاع الحكومة من الناحية الاستهلاكية والناحية التشريعية. حيث توجد العديد من الخيارات والبدائل والتي تعمل دولة الامارات العربية المتحدة من خلال مكتب المبعوث بشأن المناخ بالتعاون مع وزارة التغير المناخي والبيئة والسلطات المحلية في الشأن البيئي والبلدي على بلورته إلى واقع جديد يمكن أن يسد حاجة السوق والحفاظ على النمو العمراني والاقتصادي في الدولة ملبياً حاجة السوق بجودة أفضل وانبعاثات أقل. حيث تأتي البدائل بدأً من الإسمنت منخفض الكربون إلى تحسين عمليات التصنيع وإلى تنويع الوقود أو بدائل الوقود وحتى التركيز على طلبات الشراء ذات الأولوية على المنتجات الخضراء. حيث نحتاج إلى دعمكم وفهم هذه الخيارات وما يمكننا القيام به لتسريع التقاط الكربون وتسريع الانتقال لتعزيز ممارسات البناء المستدامة.

دليل الحياد المناخي
في مصانع الإسمنت

دليل الحياد المناخي في مصانع الإسمنت

سعادة المهندسة عذيبة القايدي

وكيل الوزارة المساعد لقطاع المجتمعات المستدامة بالوكالة

وزارة التغير المناخي والبيئة

يعد العمل البيئي مرتبط بشكل كبير ووثيق بالمتغيرات المناخية لاسيما الانبعاثات المسببة للتلوث، حيث يعد قطاع الإسمنت مسؤول عن 6-8٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عالمياً، والذي يلقي بظلاله على كافة دول العالم حيث تتفاوت جهود العمل المناخي بينها بشكل ملحوظ، والتي تعد فيه دولة الإمارات العربية المتحدة من أكثر الدول في العالم استجابة من خلال رؤية الامارات 2050 للحياد المناخي والاستراتيجيات والخطط حيث تشكل نسبة انبعاث الكربون في مصانع الاسمنت 6% ، ومن خلال هذا الدليل سيتم تسليط الضوء على الحلول قصيرة المدى وطويلة المدى والتي يمكن أن تساعد في المحافظة البيئة من خلال السيطرة والتحسين على نسب الانبعاثات في مصانع الاسمنت.

أن التحدي الرئيسي الذي أبرزته الأبحاث البيئية في هذا الصدد قضية تغير المناخ، حيث يمكن تطبيق بعض أفضل الممارسات والتي من المتوقع أن تبرز المبادرات والتقنيات الخضراء والتي يمكن من خلالها الحفاظ على البيئة.

حيث تهدف وزارة التغير المناخي والبيئة مع شركائها من السلطات المحلية والهيئات والجهات ذات العلاقة في هذا الدليل الاسترشادي إلى إحداث التوازن البيئي في العمليات لقياس الآثار البيئية التي تتسبب بها مصانع الإسمنت، وذلك بتفعيل أكبر قدر ممكن من أفضل الممارسات المحلية منها والعالمية، لدعم تقليل الانبعاثات الكربونية بما لا يعيق النمو الاقتصادي والطلب المتزايد من السوق على الإسمنت ذات الجودة العالية، والتي يتم تصنيعها في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تمثل المبادرة الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي 2050 محركاً وطنياً يهدف إلى خفض الانبعاثات والحياد المناخي بحلول 2050 ويعد أحد أهم الأولويات الرئيسية للقيادة الرشيدة في الدولة، والذي مكن دولة الإمارات العربية المتحدة لتكون أول دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعلن عن هدفها لتحقيق الحياد المناخي.

تعتمد أفضل الإجراءات في التعامل مع الانبعاثات الكربونية للصناعات على حجم التعويض الأخضر مقابل ما يتم إصداره من غازات وملوثات في الهواء المحيط والبيئة بشكل عام وتتضمن غازات الاحتباس الحراري و ملوثات وغازات جودة الهواء، حيث تعد صناعة الإسمنت ذات تأثير كبير على البصمة الكربونية للعالم، فهي تؤثر على البيئة ومن ضمنها قضايا التغير المناخي والصحة البيئية، وعليه تتطلب صناعة الإسمنت تحولاً إيجابياً من خلال بعض الحلول لتقليل انبعاثات الكربون حيث يهدف هذا الدليل إلى تسليط الضوء على التقنيات التي يمكن من خلالها تقليل انبعاثات الكربون مع الأخذ في الاعتبار التأثيرات الصناعية والاقتصادية على حد سواء، حيث تلعب صناعة الكسارات وإنتاج الإسمنت دورا هاما في دعم النمو الاقتصادي خاصة في مجال البنية التحتية، ففي دولة الإمارات العربية المتحدة شهدت صناعات المقالع نمواً متسارعاً وذلك تلبيةً لاحتياجات الطلب المتزايدة لمشاريع البناء سواءً داخل الدولة أو في الدول المجاورة، الأمر الذي تطّلب تنظيم العمل بهذا القطاع لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الآثار السلبية لهذه الأنشطة.

حيث يهدف دليل الحياد المناخي في مصانع الإسمنت إلى تحقيق خارطة طريق تعكس توجهات قيادة دولة الامارات العربية المتحدة في قطاع الإسمنت.

1. تطبيق معايير التنمية المستدامة في مصانع الإسمنت ضمن مبادرة الطموح المناخي وخطة طريق مصانع الإسمنت نحو الحياد المناخي
2. تطبيق تقنيات جديدة مستدامة تساهم في خفض نسب انبعاث الكربون
3. تعزيز تنافسية صناعة الإسمنت الأخضر في الأسواق الوطنية والعالمية
4. حماية البيئة وتعزيز الاستخدام المستدام
5. تعزيز الوعي المجتمعي للمحافظة على البيئة

كما أضافة سعادة المهندسة عذيبة القايدي أن أهم المحاور التي تم التطرق لها في هذا الدليل تراعي تحقيق الحياد المناخي حسب التالي:

- الامارات العربية المتحدة نحو الحياد المناخي
- مراحل صناعة الإسمنت
- البصمة الكربونية في مصانع الإسمنت
- خارطة طريق لتحقيق الحياد الكربوني في مصانع الإسمنت
- تقنيات للوصول لحياد مناخي في مجال صناعة الإسمنت
- خارطة الطريق والنتائج المستقبلية

تقييم الأثر البيئي ومشروع التعداد الصناعي

تقييم الأثر البيئي ومشروع التعداد الصناعي

سعادة عبدالله الشامسي

وكيل الوزارة المساعد
لقطاع التنمية الصناعية

أطلقت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، مشروع «التعداد الصناعي» الإلكتروني، بالتعاون مع المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء والدوائر الاقتصادية المحلية أعضاء «مجلس تطوير الصناعة» ومراكز الإحصاء المحلية، وذلك بهدف إنشاء قاعدة بيانات متكاملة تشمل جميع المنشآت التي تمارس الأنشطة الصناعية. حيث سيعمل المشروع على تنظيم آلية مرنة وموثوقة لتزويد الوزارة بالبيانات الخاصة بالشركات والمنشآت الصناعية على مستوى الدولة من حيث القدرة الإنتاجية والعمالة، ومستوى الإنفاق على البحث والتطوير، وكمية وقيمة المواد الداخلة في الإنتاج الصناعي، ودراسة تقييم الأثر البيئي للمصانع بالتعاون الوثيق مع وزارة التغير المناخي والبيئة من خلال النظام الإلكتروني للارتقاء بالأداء البيئي والذي يتم متابعة مخرجاته بشكل سنوي من قبل مجلس الامارات للعمل البيئي والبلدي.

كما أكد سعادة عبدالله الشامسي وكيل الوزارة المساعد لقطاع التنمية الصناعية أن مبادرات ومشاريع تكاملية تدعم توجهات قيادة دولة الامارات العربية المتحدة وأحد أهم هذه المشاريع النوعية هو مشروع التعداد الصناعي والذي سيساهم بشكل كبير في دراسة تقيم الأثر البيئي المرتبط بالمصانع، حيث أنه بناءً على مرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2022 في شأن تنظيم وتنمية الصناعة والقرار وزاري رقم (6) لسنة 2023 بشأن تنظيم تزويد وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة بالبيانات الخاصة بالمنشآت الصناعية، تم اعتماد بناء قاعدة بيانات الصناعة على مستوى دولة الامارات العربية المتحدة، على أن يكون تعداد المنشآت الصناعية هو أول خطوة للمشروع ستخدم البيانات التي يتم جمعها متخذي القرار وصانعي السياسات للتخطيط الصناعي وإعداد السياسات الحالية والمستقبلية التي تخدم هدف الدولة للوصول إلى 300 مليار كقيمة مضافة للصناعة المحلية في عام 2030 بشكل مباشر والوصول إلى أهداف تدعم المجال البيئي والبلدي. وذكر سعادته أن عملية التعداد انطلقت عبر استمارة إلكترونية طورتها وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، بالتعاون مع المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، وستكون متاحة لكافة المنشآت والشركات الصناعية في الدولة، بما يشمل الشركات الصناعية العاملة في المناطق الحرة، لتضمين البيانات التفصيلية للرخص والشركاء حسب جهة الترخيص والإمارة الصادر منها الترخيص، وبعض البيانات المالية للمنشآت الصناعية، وحجم الإنفاق على البحث والتطوير، وعدد الكوادر العاملة، وكمية وقيمة المواد الداخلة في الإنتاج الصناعي، وكمية وقيمة المنتجات الصناعية حسب النظام المنسق للسلع، بالإضافة إلى مجموعة من البيانات ذات العلاقة بالنشاط الصناعي. كما وأكد سعادته أن خصوصية وسرية معلومات المستثمرين مكفولة ومضمونه، حيث سيتم حجب التفاصيل الخاصة باستثماراتهم وبياناتهم المالية، والتي سيقتصر الاطلاع عليها بشكل محدود من قبل المختصين المعنيين في الوزارة لغرض الدراسات والأبحاث التحليلية التي سيتم إعدادها. لدعم وتعزيز تنافسية الدولة.

بنية تحتية مستدامة

بنية تحتية مستدامة

يعد المخطط الشمولي التوافقي لدولة الإمارات العربية المتحدة اطار عمل متكامل للتنمية الحضرية يتم من خلاله وضع برامج لتشخيص متطلبات التنمية الحالية والمستقبلية وسيساعد على تلبيتها وفقا لنهج تخطيطي مستدام ليستشرف متطلبات البنية التحتية الحيوية لتحقيق أهداف الرؤى الوطنية وأهداف التنمية المستدامة 2030 وأهداف المئوية للإمارات 2071،

كما ويعتبر منطلقاً لتنفيذ برامج متكاملة للعمل الحكومي المشترك في تخطيط المدن، والإشراف على إعداد وتنفيذ وتحديث ومتابعة تخطيط البنية التحتية والعمرانية. والذي بدورة سيشكل حاضنة لكافة الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية المعنية بالتخطيط العمراني والخدمات البلدية والبيئية المرتبطة بها، والتي تحقق نسب أعلى من جودة حياة مجتمع.

حيث يأتي العمل على المخطط الشمولي التوافقي على مراحل، والتي أوصت في المرحل الأولى بإنشاء منصة إلكترونية لقواعد البيانات الجغرافية المكانية، وإصدار النسخة الأولى لكتيب يحتوي على أبرز المخططات الحالية والاستراتيجيات المستقبلية على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة.

حيث يهدف المخطط الشمولي التوافقي بشكل عام إلى دعم مسيرة الدولة نحو الارتقاء بتنافسيتها العالمية في مجال البنية التحتية والطرق، لدوره في خلق التكاملية والعمل المشترك وتحقيق الرفاهية والسعادة المستدامة لأبناء الوطن والمقيمين على أرضه، ودعم منظومة البنية التحتية في الدولة، وتحقيق تطلعات الحكومة بتصدر المؤشرات التنافسية العالمية حسب رؤية القيادة الرشيدة، والتي تندرج ضمن المحاور التالية:

- تحديد استخدامات الأراضي
- تطوير و رفع كفاءة البنية التحتية الوطنية وكفاءة المرافق المجتمعية
- تحديد مناطق الاختناقات المرورية و وضع الخطط والحلول المناسبة
- تيسير الجهود المبذولة لتحقيق التنافس الوطني وتصدر قوائم التصنيف العالمية ذات الصلة
- الاتفاق على مؤشرات أداء رئيسية
- مراقبة عملية النمو التخطيطي
- دعم كل إمارة لتطوير استراتيجياتها التخطيطية الخاصة بها
- تركيز عملية الاستثمار على الموازنة بين الفرص وزيادة رفاهية المجتمع

سعادة أحمد محمد الكعبي

وكيل الوزارة المساعد لقطاع الكهرباء والمياه وطاقة المستقبل

عضو مجلس الإمارات للعمل البيئي والبلدي

ككما أكد سعادة أحمد محمد الكعبي، الوكيل المساعد لقطاع الكهرباء والمياه وطاقة المستقبل في وزارة الطاقة والبنية التحتية، عضو مجلس الإمارات للعمل البيئي والبلدي، بأن التخطيط العمراني لا يقتصر على التكامل على المستوى الوطني، وإنما يتعدى إلى تحقيق شراكة إقليمية من خلال تكامل الرؤى في الاستراتيجيات العمرانية الوطنية لدول مجلس التعاون.

وقال سعادته:" تعاونت الإمارات مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال الأمانة العامة للمجلس، بإعادة النظر بصورة شاملة في تنافسية مكانة دول مجلس التعاون على المستوى الإقليمي والعالمي وتكاملها فيما بينها وتنسيق أدوارها التنموية والاقتصادية والعمرانية بشكل تكاملي، ومن هنا برزت أهمية تنفيذ دراسة تحليلية مقارنه بين استراتيجيات التنمية العمرانية لدول المجلس من أجل الوصول إلى صياغة استراتيجية عمرانية موحده لدول مجلس التعاون بناء على الشروط المرجعية ونطاق العمل الذي حددته إدارة البلديات في الأمانة العامة لدول للمجلس.

وأضاف سعادته:" لقد تم إنجاز دراسة تحليلية مقارنه بين استراتيجيات التنمية العمرانية، بناءً على نطاق العمل المقترح. ولعل الاستفادة من التجارب الدولية في عملية تحديد وتحيد الرؤى المشتركة ستعطي الكثير من الخبرة والأفكار المتطورة والاستفادة من التجربة الأوروبية المتمثلة بالاتحاد الأوروبي ودول أمريكا اللاتينية والتي سيكون لها الأثر الكبير في استلهام بعض الأفكار لدول الخليج منفصلة وموحدة، بما يتناسب مع طبيعة المنطقة بشكل عام والدول الأعضاء بشكل خاص".

171
تواصل
TAWASUL

مدن
المستقبل

مدن المستقبل

أكد سعادة داوود الهاجري مدير عام بلدية دبي، أبرز التوجهات المستقبلية المتوقع أن تُسهم في تشكيل مدن المستقبل، وتكوين ملامحها؛ وذلك خلال كلمته التي ألقاها في جلسة بعنوان "مدن المستقبل.. مدن بلا حدود" على هامش القمة العالمية للحكومات، التي عُقدت في إمارة دبي.

وقال سعادته أن البحث عن طرقٍ لتمكين المستقبل يدفع القادة والحكومات إلى التفكير بإيجابية في مدى موائمة المدن التي يعيش فيها الإنسان، لطموحاته وتطلعاته، وكيفية مواكبة كل تلك التغيرات المتسارعة، وضرورة وجود مدن مليئة بالفرص الاقتصادية، والتنموية. ونؤمن في إمارة دبي بمقولة ورؤية صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، "رعاه الله"، في أن القائد الإيجابي هو الذي يستطيع أن يغمض عينيه، ويتخيل المستقبل، ويرى الإنجاز الذي يريد تحقيقه. حيث أن سباق بناء المدن لا ينتهي في ظل المتغيرات المتسارعة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والبيئي التي يشهدها العالم يومياً، حتى بات التغيير هو الشيء الثابت في مسيرة حياة المدن.

وعليه يرى سعادته أن مدن المستقبل ترتكز على خمسة محاور رئيسة :

1. التسارع التكنولوجي العالمي

أثر التسارع التكنولوجي على تطور مدن المستقبل، ودور الذكاء الاصطناعي المتنامي ومؤخراً أبرز مثال عليه تطبيق شات جي بي تي وإنترنت الأشياء والتوأم الرقمي للمدن وعالم

سـعـادة داوود الـهـاجـري

مـديـر عـام بـلـديـة دبـي

الميتافيرس، والتي يجب أن تُستغل وتوظف لتحقيق سعادة ورفاهية الإنسان.

2. مستقبل الأمن الغذائي لدول العالم

يُعد أولوية لدى الحكومات حيث أنه آوان الوقت للتفكير بطرق أكثر استدامة للتحقيق الأمن الغذائي، والتوجه إلى علوم وتقنيات الغذاء، لتأمين مصادر بديلة للغذاء من زراعة الطحالب كمصدر أساسي للبروتين، والخلايا الحيوانية لإنتاج اللحوم. حيث بدأت إمارة دبي التوجه إلى الزراعة الحضرية، ودعم وتطوير مشاريع الزراعة العامودية والزراعة المائية، كخطوات تدعم مستقبل الأمن الغذائي وتعزز من مواجهة تحدياته".

3. نمو صناعة التشييد والبناء

بعد ما يزيد على مئة عام من النمو والتطور في قطاع التشييد، ورؤوس الأموال الضخمة التي ضُخت فيه، فضلاً عن ارتفاع الطلب على العقارات، والاستثمار في البنية التحتية، بات من الضروري تنمية هذا القطاع مستقبلاً، والتي ستكون مدفوعة بزيادة الكفاءة، وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتستهدف تحقيق راحة وسعادة الإنسان. مضيفاً أن على الحكومات وشركات القطاع الخاص التكيف مع الدوافع والفرص الجديدة المستقبلية.

4. إنتاج الطاقة

أحد التوجهات الأساسية التي ستلعب دوراً مهماً في تشكيل مدن المستقبل، وخصوصاً أنه من المتوقع ارتفاع متوسط استخدام الكهرباء المنزلية بنحو 75% بحلول 2050، وبالتالي التحول إلى بدائل أكثر استدامة من المطالب الحقيقية، في ظل التغير المناخي وأزمات الطاقة العالمية في العديد من الدول.

بالإضافة إلى أن الطاقة المستدامة تكتسب أهمية خاصة لدينا في دولة الإمارات العربية المتحدة، وجانب كبير من مبادرات ومشاريع الحكومة، ودعم هذا الاهتمام مؤخراً إعلان صاحب السموّ الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، "حفظه الله"، عام 2023 عاماً للاستدامة في دولتنا، تحت شعار "اليوم للغد"، والتي يتزامن مع استضافتها لمؤتمر COP28، تعزيزاً لجهودها المحلية والإقليمية والدولية في مناقشة قضايا الاستدامة وتحدياتها.

5. استعادة النظم البيئية

أبرز الحلول لوقف تدهور النظام البيئي عبر تضافر الجهود الدولية والحفاظ على التنوع البيولوجي وإحداث توازن بين ما يتم تطويره من بناء وما يتم من خلاله إحداث التوازن في تحقيق جودة حياة طبيعية حيث تعد مدينة دبي نموذجاً حياً لمدن المستقبل والمدن التي بلا حدود.

المؤتمر العالمي الحادي عشر
"بيئة المدن"

المؤتمر العالمي الحادي عشر "بيئة المدن"

استضافت إمارة الفجيرة لأول مرة النسخة الـ 11 من المؤتمر العالمي " بيئة المدن " 2022 تحت شعار (تطبيقات المدن الذكية المستدامة والمرنة) برعاية صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي عضو المجلس الأعلى حاكم الفجيرة ، خلال الفترة من 22 إلى 24 نوفمبر.

أعلن ذلك سعادة المهندس محمد سيف الأفخم مدير عام بلدية الفجيرة وعضو مجلس الإمارات للعمل البيئي والبلدي ورئيس اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر.

و تحدث سعادة المهندس محمد سيف الأفخم عن الجهود التي تمت اتخاذها لإقامة إمارة الفجيرة لأول مرة لهذا الحدث العالمي ، الذي يقام بتنظيم مشترك بين بلدية الفجيرة ومؤسسة الفجيرة للموارد الطبيعية ومركز البيئة للمدن العربية وبالتعاون مع بلدية دبي ومنظمة المدن العربية، ليجمع القادة والخبراء وأبرز صناع القرار العالميين تحت مظلة واحدة لمناقشة الاستراتيجيات والسياسات العالمية للمدن الذكية المستدامة.

و أوضح المهندس الأفخم أن المؤتمر يركز على 6 أهداف رئيسية تتمثل في التعرّف على التشريعات العالمية للمدن الذكية وتبادل الخبرات والتجارب في هذا المجال والاطّلاع على أفضل الممارسات العالمية والإقليمية والمحلية للمدن الذكية وكذلك التعرّف على أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجالات الحيوية الهامة كالطاقة المتجدّدة والنقل

المستدام والتفاعل مع أنظمة ادارة المعلومات للتنبؤ بالتحديات المستقبلية بالإضافة إلى استشراف مستقبل المدن الذكية، و ذكر بأنه تم اختيار 15 محورًا لتغطية كافة الموضوعات ذات الصلة بالمدن الذكية من أبرزها التحوّل الذكي للمدن والتقنيات الذكية لتعزيز استدامة المدن وعمليات صنع القرار المتعلقة بالنمو الأخضر إلى جانب التركيز على دور الشباب والابتكار في مواجهة تحديات الاستدامة ودور المرأة في الاستدامة والمحافظة على التنوع البيولوجي بالإضافة إلى الاقتصاد الأزرق ليعطي بذلك المزيد من التفرد لهذا الحدث الهام.

و أكد الأفخم أن دولة الإمارات تتبوأ مركزاً رياديا عالمياً في دعم الجهود العالمية نحو التخطيط الاستراتيجي المستدام للمدن الذكية عبر التركيز على مبادئ الاستدامة والذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء لبناء مجتمعات واقتصادات مستدامة ، مشيدًا برؤية وتوجيهات صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي عضو المجلس الأعلى حاكم الفجيرة رعاه الله في الالتزام بأن نكون نموذجًا للمدن الصديقة للبيئة والمحققة لجودة الحياة في الإمارة من خلال التخطيط الحضري المستدام.

حاكم الفجيرة يستقبل المشاركين بمؤتمر «بيئة المدن»

وفي ختام المؤتمر أكّد صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي، عضو المجلس الأعلى حاكم الفجيرة، أهمية طرح المواضيع الحيوية في مجال الاستدامة، ومداولة التحديات المتعلقة بها وصياغة حلول ذكية للتغلب عليها، بهدف بناء مدن مستدامة تحقق النمو الحضري للإنسان، وتواكب المتغيرات الراهنة والمستقبلية في العالم.

جاء ذلك خلال استقبال صاحب السمو حاكم الفجيرة، الضيوف والمشاركين في المؤتمر العالمي «بيئة المدن»، بحضور معالي مريم بنت محمد سعيد حارب المهيري وزيرة التغير المناخي والبيئة، وذلك على هامش اختتام المؤتمر الذي نظمته بلدية الفجيرة ومؤسسة الفجيرة للموارد الطبيعية ومركز البيئة للمدن العربية بالتعاون مع بلدية دبي ومنظمة المدن العربية برعاية سموه.

وأشاد سموه بأهداف المؤتمر التي حرصت على تحقيقها اللجان المنظمة عبر طرح الموضوعات المهمة ومناقشتها في الندوات والجلسات الحوارية للمؤتمر خلال أيام انعقاده، مؤكّداً سموه ضرورة الاستفادة من مخرجات المؤتمر وتوصياته وتطبيقها لتحقيق مستقبل مستدام لشعوب المنطقة.

وقدّم ضيوف المؤتمر إلى صاحب السمو حاكم الفجيرة، شكرهم وتقديرهم على الاستقبال، معبّرين عن سعادتهم بالمشاركة في الحدث الذي استضافته إمارة الفجيرة، كدليلٍ ملموسٍ على مكانتها المشهودة في استقطاب المبادرات التي تخدم القطاعات الحيوية.

حضر اللقاء محمد سعيد الضنحاني، مدير الديوان الأميري بالفجيرة، وسالم الزحمي، مدير مكتب سمو ولي عهد الفجيرة، والمهندس محمد الأفخم، مدير بلدية الفجيرة، رئيس اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر، والدكتورة أميرة الحسن، رئيس مكتب مجلس التعاون الخليجي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والمهندس داوود عبدالرحمن الهاجري، مدير عام بلدية دبي، رئيس مركز البيئة للمدن العربية، ومديرو البلديات بالدولة.

إلى ذلك، شهد سمو الشيخ محمد بن حمد بن محمد الشرقي، ولي عهد الفجيرة، ختام أعمال المؤتمر العالمي «بيئة المدن - الفجيرة 2022».

شارة العلم الأزرق في شاطئ إمارة عجمان

شارة العلم الأزرق في شاطئ إمارة عجمان

رفع سعادة سعادة عبد الرحمن محمد النعيمي - مدير عام دائرة البلدية والتخطيط بعجمان بحضور العقيد رائد عبيد الزعابي مدير عام الإدارة العامة للدفاع المدني بعجمان، والمقدم غيث خليفة الكعبي مدير مركز شرطة المدينة الشامل بعجمان، والمهندس خالد معين الحوسني المدير التنفيذي لقطاع الصحة العامة والبيئة، والمقيمين وعدد من المسؤولين، العلم الأزرق في شاطئ الإمارة، تحقيقًا للمعايير العالمية المطلوبة والمحافظة على البيئة الشاطئية وتحقيق اشتراطات السلامة والأمان.

وفي هذا الصدد أكد سعادته أن الدائرة تحرص وبالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين على التأكد من جودة مياه البحر، مستندةً لمختبرات معتمدة وموثوقة للقيام بفحص مياه البحر مرة في الشهر، للتأكد أنها سليمة لزوار الشاطئ.

وتابع سعادته نسعى لتعميم الثقافة الإيجابية ونشر مبادئ الاستدامة بين فئات المجتمع، والارشاد للأساليب الصحيحة الواجب اتباعها في حال ارتياد البحر، مؤكدًا على أهمية التعاون الدائم مع كل فرد في المجتمع.

من جهته بين أحمد سيف المهيري مدير إدارة الزراعة والحدائق العامة بالدائرة، أن الإدارة تتبنى خطة متكاملة في مجال التعليم البيئي، منظمةً فعاليات تعليمية بيئية، كما وتفتح أبواب المشاركة لكافة الشرائح المجتمعية.

وتحدث المهيري عن معايير الإدارة البيئية والمتضمنة لاستخدام مواد صديقة بالبيئة، وإعادة التدوير، والتقليل من استهلاك الطاقة والمياه.، متابعًا الحديث عن المعايير المتعلقة بنطاق الخدمات والسلامة، والتي تتطلب توفير سبل للسلامة، مثل وجود المنقذين، ووجود الاسعافات الأولية، وخطة تعامل مع الحالات الطارئة، كما وتشمل الخدمات توفير مياه للشرب ومواقف للسيارات، ومسارات لأصحاب الهمم.

التعليم الأخضر في دولة الإمارات العربية المتحدة

التعليم الأخضر في دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة الدكتورة آمنه الضحاك الشامسي

وكيل الوزارة المساعد لقطاع الرعاية و وبناء القدرات

عضو مجلس الإمارات للعمل البيئي والبلدي

> تتضمن تطوير مواد تعليمية ومناهج مراعية للبيئة وتأسيس مدارس مستدامة وإطلاق أول جناح تعليمي في مؤتمرات المناخ

أعلنت وزارة التربية والتعليم عن خارطة طريق التعليم الأخضر استعداداً لاستضافة الدولة لمؤتمر المناخ COP28 وما بعده، وذلك لإبراز دور التعليم في مواجهة تداعيات أزمة المناخ، حيث يعد عاملاً رئيسياً في تشكيل الثقافة البيئية من خلال المنظومة التعليمية ، وتأسيس جيل يدرك أهمية مفهوم الاستدامة في مختلف مجالات ونواحي الحياة. حرصت دولة الإمارات على أن تقود الجهود لترسيخ التعاون الدولي في مجال التعليم الأخضر، لا سيما لجهة عقد الشراكات مع الجهات والمنظمات الدولية والمؤسسات المحلية المعنية بقضايا التعليم،

حيث انظمت دولة الإمارات إلى شراكة التعليم الأخضر التي أطلقتها منظمة اليونسكو والذي تم الإعلان عنه في قمة تحول التعليم، في سبتمبر 2022 وترتكز على أربعة محاور تغطي مختلف جوانب العملية التعليمية وهي: «التعليم الأخضر»، و«المدارس الخضراء»، و«المجتمعات الخضراء»، و«بناء القدرات الخضراء»، لترسم خارطة الطريق هذه ملامح المستقبل وتعزز جهود الدولة الرامية إلى الوصول للحياد المناخي.

وحددت خارطة الطريق مستهدفات بيئية ومناخية واضحة تسعى الوزارة لتحقيقها قبل انطلاق قمة COP28، من بينها الالتزام بأن

تكون نصف المدارس والجامعات في الدولة خضراء مع انطلاق القمة، وتدريب وتأهيل أكثر من 2,800 معلم و1,400 مدير مدرسة. وإطلاق مجموعة من المبادرات والبرامج التي تستهدف توفير التدريب المناخي المناسب للطلبة والمعلمين والكوادر التربوية، وتضمين قضايا المناخ ضمن المناهج التعليمية، وصولاً لبناء ثقافة بيئية لدى كافة أفراد المجتمع بما في ذلك من هم خارج منظومة التعليم الرسمي.

،كما كشفت وزارة التربية والتعليم عن إنشاء أول جناح تعليمي في تاريخ مؤتمرات الأطراف في مؤتمر بهدف توفير منصة للجهات المحلية والعالمية والخبراء التربويين لتأكيد محورية دور التعليم في مواجهة قضايا المناخ، والاتفاق على حلول عملية وقابلة للتطبيق يمكن لمختلف الدول الاستفادة منها في تضمين الاستدامة والثقافة البيئية ضمن نظمها التعليمية.

وسيساهم الجناح التعليمي في تحقيق الربط بين التعليم والعمل المناخي بما يدعم حشد الموارد والجهود والخبرات والاستثمارات والطاقات المجتمعية لإطلاق مبادرات وشراكات عالمية

تدعم التعليم . وأكدت سعادة الدكتورة آمنه الضحاك الشامسي - وكيل الوزارة المساعد لقطاع الرعاية و وبناء القدرات – عضو مجلس الإمارات للعمل البيئي والبلدي، على أهمية مؤتمر الأطراف COP28 الذي تستضيفه الدولة باعتباره محطة أساسية لوضع خطط ومنهجيات لتفعيل دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة ودعم اتخاذ خطوات عملية بشأن التغير المناخي، حيث تؤدي الشراكات الدولية والتعاون البيئي في إدماج أجندة المناخ ضمن المنظومة التعليمية دوراً حيوياً في هذا النطاق. وأن دولة الإمارات حرصت على أن تكون خارطة طريق شراكة التعليم الأخضر عملية وقابلة للتطبيق في دول أخرى، وذلك انطلاقاً من إدراكها أهمية تنسيق الجهود على المستوى الدولي لمواجهة قضية التغير المناخي. حيث تؤمن وزارة التربية والتعليم بأن النجاح في مجال العمل المناخي يجب أن يصل فيه التغيير الإيجابي

وأشارت سعادة الوكيل إلى أن COP28، سيشهد افتتاح جناح خاص بالتعليم تحت اشراف الوزارة بالتعاون مع الشركاء الدوليين لعرض ممارسات التعليم الاخضر المتميزة على مستوى العالم لوضع التعليم كأحد اهم المواضيع التي تناقشها دول العالم.

من جانبه، أوضح مدير مكتب منظمة اليونسكو الإقليمي لدول الخليج واليمن صلاح خالد، أن منظمة اليونسكو ستعمل عن كثب مع وزارة التربية والتعليم للمشاركة في تصميم أول جناح تعليمي في تاريخ مؤتمر الأطراف بالشراكة مع مبادرة شراكة التعليم الأخضر، بالإضافة إلى التعاون المزمع بين المنظمة والوزارة من خلال دعم مبادرات التعليم الأخضر والجناح التعليمي أجل رفع مستوى وعي التربوين والطلبة .

فيما قالت ممثل منظمة اليونيسف لدى دول الخليج، جمانة الحاج أحمد، نائب: " يسعدنا في اليونيسف الانضمام الى مبادرة "بناء القدرات الخضراء" بقيادة وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة في شراكة استراتيجية تهدف إلى تزويد الأطفال والشباب بالتعليم المناخي والمهارات الخضراء، وهو أمر بالغ الأهمية لمساعدتهم في التكيف مع آثار تغيير المناخ والاستعداد لمواجهتها. من خلال هذه الشراكة وفي الطريق الى COP28 سيتم تدريب المدراء والمعلمين والمعلمات لتوفير التعليم المناخي في جميع المدارس بالإضافة إلى إعداد الموارد المفتوحة المصدر للمعلمين في دولة الامارات العربية المتحدة وخارجها".

63 مدرسة على مستوى الدولة «بلا نفايات»

63 مدرسة على مستوى الدولة «بلا نفايات»

أطلق مجلس الإمارات للعمل البيئي والبلدي مشروع مدارس بلا نفايات، وقالت معالي مريم بنت محمد سعيد حارب المهيري – وزيرة التغير المناخي والبيئة ورئيس مجلس الإمارات للعمل البيئي والبلدي إن إطلاق مشروع مدارس بلا نفايات كأحد المشروعات التحويلية لتعزيز نهج المدارس المستدامة، التي تتبنى مفاهيم الإدارة المتكاملة للنفايات،

تأتي ضمن توجهات عمل المنهجية الجديدة في العمل الحكومي، التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، لضمان التركيز على الأولويات الوطنية ضمن مبادئ الخمسين.

ووقعت وزارة التغير المناخي والبيئة مذكرة تفاهم مع مؤسسة الإمارات للتعليم المدرسي، ومركز أبوظبي لإدارة النفايات (تدوير)، ومجموعة «بيئة»، لإطلاق وتنفيذ «مشروع مدارس بلا نفايات» في نطاق 63 مدرسة حكومية على مستوى الدولة.

وستعمل الوزارة بالتعاون مع شركائها في المشروع على تنفيذ ورش تثقيف وتوعية لطلبة المدارس والكادر التدريسي حول أهمية تبني مفاهيم الإدارة المتكاملة للنفايات. كما سيتم توفير حاويات خاصة لفرز النفايات، وتوظيف عدد من الحلول التكنولوجية الحديثة للتعامل مع النفايات في نطاق المدارس المختارة. وسيسهم المشروع في رفع وتعزيز مستويات الوعي البيئي في ما يخص الإدارة المتكاملة للنفايات لدى الطلاب والمدرسين، وتحقيق الاستدامة البيئية، وصولاً إلى تعزيز تحقيق المؤشرات الوطنية الخاصة بمعالجة إعادة تدوير النفايات.

ومن جهته، أكد المهندس محمد القاسم المدير العام لمؤسسة الإمارات للتعليم المدرسي على حرص المؤسسة لمواكبة كل التوجهات الحكومية التي تستهدف في بنودها طلبة المدارس الحكومية والكوادر الإدارية والتدريسية فيها، إذ تعمل المؤسسة على تعزيز التعاون مع كل الجهات الحكومية المعنية لتحقيق المستهدفات المستقبلية لخطط الدولة ومبادراتها ذات الصلة برؤية «نحن الإمارات 2031».

ومن جهته، قال المهندس علي الظاهري الرئيس التنفيذي لشركة أبوظبي لإدارة النفايات (تدوير) بالإنابة: تأتي مذكرة التفاهم في إطار جهود الشركة وخططها الرامية إلى تعزيز مستويات وعي طلبة المدارس في إمارة أبوظبي بسبل تقليل إنتاج النفايات وفرزها من المصدر مع مراعاة اتباع معايير الاستدامة، وذلك من خلال عقد جلسات توعية للطلبة تسلط الضوء على أفضل الممارسات المتبعة في معالجة النفايات وإعادة استخدامها.

كما قال خالد الحريمل الرئيس التنفيذي لمجموعة بيئة: سعداء بتلك المبادرة التي تأتي في إطار الاستراتيجية العامة التي تتبناها مجموعة بيئة لترسيخ الاستدامة ودعم جهود الدولة لتحقيق مستهدفاتها الوطنية انسجاماً مع مبادرة الإمارات الاستراتيجية للسعي لتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050، إضافة إلى غرس القيم والمهارات التي تؤدي إلى تغيرات سلوكية إيجابية.

وخلال الاجتماع تم مناقشة التوصيات التي خرج بها الاجتماع الأول، ومنها تشكيل الهيكل التنظيمي للمجلس وفرق عمل متخصصة، وقد تم اعتماد تشكيل 5 فرق عمل تشمل فريق الدراسات والبحوث، وفريق التثقيف والتوعية، وفريق المشاركات الإقليمية والدولية، وفريق السياسات والتشريعات، وفريق المشاريع التحويلية.

حلول بيئية مبتكرة تعرضها شركات (شراع) لوزارة التغير المناخي والبيئة

حلول بيئية مبتكرة تعرضها شركات (شراع) لوزارة التغير المناخي والبيئة

استضاف "مركز الشارقة لريادة الأعمال (شراع)" بمقره الرئيسي الاجتماع الفصلي الأول لِـ"مجلس الإمارات للعمل البيئي والبلدي" برئاسة معالي مريم بنت محمد المهيري وزيرة التغير المناخي والبيئة بحضور وفد من الوزارة وأعضاء المجلس حيث وقفوا ضمن برنامج الاجتماع على أحدث التطورات في مجالي الاستدامة وتغير المناخ وناقشوا مع (شراع) وعدد من رواد الأعمال سُبل تعزيز الابتكار في المجالات الحيوية المختلفة بدولة الإمارات.

ورحبّت نجلاء المدفع المدير التنفيذي لـ"مركز الشارقة لريادة الأعمال (شراع)" بوفد المجلس الذي اعتمد مجلس الوزراء قرار إنشائه في مايو الماضي متضمناً ممثلين من وكلاء وزارات الصحة والاقتصاد والتربية والتعليم والصناعة والطاقة إلى جانب مديري الدوائر والبلديات في إمارات الدولة السبع مؤكدة أهمية هذه الاستضافة لما تعكسه من حرص القائمين على (شراع) في تقديم نموذج رائد في القيادة والابتكار والاستدامة على مستوى الدولة وسائر المنطقة.

وأضافت: "نسعى من خلال شراكتنا مع وزارة التغير المناخي والبيئة إلى دعم جهود دولة الإمارات العربية المتحدة الحثيثة في إيجاد حلول مبتكرة لتغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة من خلال تشجيعنا المستمر للشركات الناشئة على تبني حلول مبتكرة في إدارة أعمالها والعمل على بناء اقتصاد أكثر تنوعاً بما يتماشى مع التزام إمارة الشارقة بتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والمحافظة على بيئة مستدامة لرسم ملامح مستقبل مشرق يتمتع فيه سكانها بمستوى عالٍ من جودة الحياة والأمان".

وخلال الاجتماع استعرضت خمس شركات ناشئة دعيت من قبل (شراع) لحضوره حلولها المبتكرة في مجالات التقنية البيئية والصناعات الصديقة للبيئة أمام الحضور حيث قدمت نظرة شاملة على مبادرات الاستدامة المتطورة التي يعمل مركز (شراع) على تطويرها وتنفيذها ودعم الشركات الناشئة في هذه المجالات سعياً لتقليل الآثار الجانبية والمخلفات الضارة بالبيئة الناجمة عن عمليات الإنتاج في المجالات المختلفة إضافة إلى جهود حماية الموارد والمحافظة عليها.

وفي هذا الجانب قدّمت (مانهات) الشركة الناشئة في مجال التكنولوجيا العميقة تقنية "تقطير المياه الطبيعية" المحميّة ببراءة اختراع التي توفر مصدراً مستداماً للمياه وحلول المزارع العائمة فيما استعرضت (فورتي غارد) الشركة المتخصصة في رصد درجات الحرارة الخارجية في الهواء الطلق رؤاها وأفكارها الخاصة لمساعدة عملائها على تحسين إدارة الطاقة وحماية البيئة.

من جانبها عرضت (بالميد) الشركة المصنعة لأدوات المائدة التي تستخدم لمرة واحدة والمصنوعة من مواد طبيعية حلاً مستداماً لمشكلة بيئية عالمية فيما استعرضت شركة (كايما) نماذجاً من منظّف الأرضيات الذي تنتجه على شكل أقراص مصنوعة من مواد صديقة للبيئة مؤكدة أهمية إعادة استخدام وتعبئة زجاجات الرّش لزيادة الوعي بضرورة الحفاظ على البيئة كما عرضت (كليفر هارفيست) حلولها المبتكرة في تعزيز الأمن الغذائي من خلال المشاريع والبرامج التنبؤية للحصول على مصادر مستدامة.

وتأتي استضافة مركز (شراع) للاجتماع الفصلي الأول لـ"مجلس الإمارات للعمل البيئي والبلدي" عقب توقيعه على مذكرة تفاهم مع وزارة التغير المناخي والبيئة ضمن فعاليات الدورة الأخيرة من "منتدى الشارقة للاستثمار" مطلع هذا العام للتأكيد على تعاونهما في "تحدي بوابة الشارقة 2023" والتعريف بالتحولات الإيجابية المتسارعة في إمارة الشارقة التي جعلت منها مركزاً للاستدامة والابتكار من خلال سعيها لتمكين رواد الأعمال وتزويدهم بالتوجيه والدعم اللازم لتحقيق الازدهار والنجاح والمنافسة في الأسواق العالمية.

kyma

FORTYGUARD

Clever Harvest
optimizing harvesting

Palmade

MANHAT
MAKE WATER , NATURALLY

المخالفات البيئية والبلدية على مستوى الدولة

المخالفات البيئية والبلدية على مستوى الدولة

سعادة منذر بن شكر الزعابي

مدير عام دائرة بلدية رأس الخيمة

عضو مجلس الإمارات للعمل البيئي والبلدي

صرح سعادة منذر بن شكر الزعابي – مدير عام دائرة بلدية رأس الخيمة – عضو مجلس الإمارات للعمل البيئي والبلدي، أنه تعد حماية البيئة الهدف الأساسي للسياسات والمنهجيات التنموية التي وضعتها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تسعى من خلالها إلى زيادة المساحة الخضراء والحفاظ على مصادر المياه الطبيعة بالإضافة إلى تحسين البيئة البرية والبحرية وحمايتها من التلوث، وتعزيز وتنمية الثروة الحيوانية والزراعية والسمكية حيث يعتبر من الأولويات القصوى لدى الحكومة،

ولأجل هذا جاءت القوانين والتشريعات البيئية والبلدية لتنظيم وحماية المنظومة الطبيعية للبيئة من الانتهاكات والتجاوزات المخالفة التي تتعدى على عناصرها وتسبب لها الأضرار والأذى والتشويه. فقد تولت السلطة المختصة ومن في حكمها مسؤولية متابعة وضبط المخالفات الصادرة من الأنشطة المتنوعة في نطاق اختصاصها المكاني، كما تشمل مسؤولياتها إزالة الأضرار وإلزام المتسبب بالمخالفة من خلال تحمل التبعات المادية والقانونية تجاه الآثار الناجمة عن الفعل والعمل الذي أحدث المخالفة، وذلك بتطبيق سلسة الإجراءات المعتمدة والضوابط المعمولة لضمان سلامة المكان وحماية البيئة من الأخطار، وذلك بهدف الحد والمنع من حدوث ووقوع التجاوزات والممارسات البيئية الضارة. كما أنه ينبغي تطبيق الحد الأقصى من العقوبة وتغليظ الجزاء حال ثبت التعمد في إحداث الضرر والإتلاف أو عند تكرار المخالفة وعدم الإلتزام باللوائح والأنظمة البيئية والبلدية.

وعليه تم العمل على دليل إسترشادي تنظيمي من خلال التركيز على أهم الأنواع التي تندرج

- مخالفات إدارة النفايات
- مخالفات تداول المواد الكيميائية
- مخالفات الانبعاثات والأدخنة المتطايرة
- مخالفات المظهر العام والشكل الجمالي
- مخالفات الإضرار البيئي
- مخالفات المسالخ
- مخالفات مزارع الاحياء المائية
- مخالفات البناء
- مخالفات الشروط الصحية
- مخالفات التعامل مع الحيوانات
- مخالفات التراخيص والتصاريح
- مخالفات السلامة والصحة المهنية
- مخالفات الأنشطة
- مخالفات لوحة الإعلانات
- مخالفات السلامة الغذائية
- مخالفات تداول المستحضرات البيطرية

تحتها المخالفات والتي إشارة إلى أهم 491 مخالفة بيئية

وعليه تم العمل على دليل إسترشادي تنظيمي من خلال التركيز على أهم الأنواع التي تندرج تحتها المخالفات والتي إشارة إلى أهم 491 مخالفة بيئية وبلدية على مستوى الدولة حيث جاءت عبر الأنواع والمحاور التالية:

التوعية أساس
مكافحة الآفات

التوعية أساس مكافحة الآفات

أعلنت وزارة التغير المناخي والبيئة عن إطلاق برنامج مكافحة البعوض والتوعية المجتمعية، ضمن المرحلة الثانية من "البرنامج الوطني الوطنية لمكافحة البعوض"، بالتعاون مع وزارة الصحة ووقاية المجتمع، والذي يستهدف رصد ومكافحة البعوض، بالتنسيق مع كافة السلطات والجهات المحلية المعنية على مستوى الدولة. وكانت الوزارة قد أطلقت المرحلة الأولى من البرنامج في العام 2019 واستمرت حتى العام 2021، فيما تمتد المرحلة الثانية من العام الجاري وحتى 2025، وتتضمن مسح ورصد بؤر تجمع البعوض والسيطرة عليها عن طريق القيام بعمليات المكافحة ومتابعة أجهزة الرصد الحشري، بالإضافة إلى توعية الجمهور بالبرنامج الوطني للمكافحة وبأهمية التعاون مع الشركة المكلفة بالمكافحة. وتشمل أعمال المرحلة الثانية حملة متخصصة لتوعية الجمهور بأهم طرق الوقاية وتدابير السلامة، ورفع الوعي بأهمية اتخاذ الإجراءات الصحية التي توصي بها وزارة التغير المناخي والبيئة ووزارة الصحة ووقاية المجتمع.

وقال سعادة عيسى الهاشمي الوكيل المساعد لقطاع المجتمعات المستدامة في وزارة التغير المناخي والبيئة : " تمثل حماية وتعزيز الصحة العامة أحد الأولويات الاستراتيجية التي تعمل عليها الوزارة بالتعاون مع الجهات المعنية وذات العلاقة على مستوى الدولة في القطاعين الحكومي والخاص"، مشيرا إلى أن مكافحة الآفات والتبعات الصحية المترتبة عليها سواء على البيئة أو على صحة البشر ورفع الوعي المجتمعي بها تأتي ضمن اختصاصات الوزارة التي تحرص بشكل سنوي على إطلاق حملات متخصصة تستهدف مكافحة هذه الآفات والتعاون مع الجهات المعنية على مستوى الدولة في رفع وعي الجمهور بكافة فئاته في كيفية المساهمة في جهود المكافحة وتعزيز سبل الوقاية من تأثيرات هذه الآفات.

كما أشار سعادته إلى أن الوزارة وبالتعاون مع الجهات الحكومية في الدولة أطلقت دليل بلدي موحد لاشتراطات شركات مكافحة آفات الصحة العامة والذي يعمل على تنظيم عمل الجهات الحكومية والشركات الخاصة العاملة معها من خلال استعراض أفضل الممارسات وتبني نهج رفع الوعي لدى مقدم الخدمة ومتلقي الخدمة، مؤكداً سعادته على أن التوعية أساس مكافحة الآفات.

وضمن أعمال الحملة من الأول من أكتوبر الجاري وحتى 23 فبراير 2023، وتركز على مكافحة العوامل المسببة والتي تؤدي لانتشار البعوض، في مختلف المواقع الإنشائية والاستثمارية والمدارس والأحياء السكنية وإسطبلات الخيول ومضامير السباق والحدائق والمتنزهات العامة والعزب والمزارع، في أنحاء الإمارات، بهدف الحفاظ على البيئة والسلامة العامة.

إمارة أبوظبي: 800555
إمارة دبي: 800900
الإمارات الأخرى: 8003050

الشيخ زايد والتشجير

الشيخ زايد والتشجير

منذ نشأتها شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة حراكاً زراعياً كبيراً ونهضة واسعة في هذا المجال، لتواصل مسيرة الآباء والأجداد الذين اعتمدوا على الزراعة كأحد مصادر الرزق والعيش في هذه الأرض. فبعد قيام الدولة وجهت الحكومة جزء من مواردها لدعم هذا القطاع الحيوي وتنميته، فبفضل اهتمام ورعاية القيادة وايمان الشيخ زايد بأهمية الزراعة حيث جاء من أقواله (اعطوني زراعة اضمن لكم حضارة) ولهذا أصبحت دولة الامارات علامة مميزة في خارطة الأمن الغذائي الزراعي والتشجير وتزيين المدن من خلال الجهود المبذولة في نشر الرقعة الخضراء والاهتمام بالأشجار والنباتات المحلية على وجه الخصوص. وبرز الاهتمام بالتشجير في عهد الوالد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله، الذي لقب بـ" فارس الصحراء" و "رجل البيئة الأول"، بالنظر إلى الاهتمام بالبيئة وضرورة الحفاظ عليها، فقد كان مهتماً بزراعة ما أمكن من الأراضي بالأشجار، بما يعود بالنفع على البلاد وسكانها.وقال في مؤتمر دولي يعنى بمكافحة التصحر عام 2003 **"إن دولة الإمارات استطاعت التعايش مع البيئة الصحراوية التي تشكل نحو ثلاثة أرباع مساحتها والتكيف مع مواردها المحدودة لسنوات طويلة، وبفضل جهود أبناء الإمارات المخلصين استطاعت الدولة قهر الظروف الصعبة وتحقيق ما اعتبره الخبراء مستحيلا فبدأت الرقعة الخضراء تتسع والصحراء تتراجع أمام اللون الأخضر".**

وبالفعل، أصبحت المساحات الواسعة من الغابات والمزارع والحدائق وملايين الأشجار تتزايد في أرض الإمارات. كما ويعد التشجير من أهم الحلول لمواجهة زيادة نسب انبعاث الكربون الذي يمثل التحدي الأكبر في تعزيز ارتفاع الحرارة على وجه الأرض بالإضافة الى التلوث البيئي، كما يعمل التشجير على القضاء على التصحر ويساعد عفي تثبيت التربة والتي تعد تحدي بارز في دول صحراوية الطبيعة.وعليه فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تعد من أكثر الدول اهتماماً في تبني نهج الزراعة والتشجير كأحد الحلول الرئيسية لاستدامة الحياة على ارضها. كما وقد توسعة الدولة من خلال الجهود الحكومية والمجتمعية في زيادة الرقة الخضراء، بإطلاق المبادرات التي تعمل عليها وزارة التغير المناخي والبيئة وأهمها في غرس مفهوم الزراعة والتشجير

معالي محمد علي الشرفاء

رئيس دائرة البلديات والنقل

يوم البيئة الوطني والذي يعمل على مواصلة الجهود من أجل تعزيز العمل البيئي في الدولة، ودعم مسيرة التنمية المستدامة وبناء مستقبل افضل للأجيال القادمة، والتعريف بتأثيرات وتداعيات التغير المناخي، والتوعية بجهود الدولة للحد من تغير المناخ عن طريق خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، والغاز الطبيعي المحروق، وزيادة فعالية واستثمارات الطاقة النظيفة، وتنسيق العمل داخل الدولة على خفض الانبعاثات والذي يستمر منذ 26 عاماً. بالإضافة إلى أسبوع التشجير الممتد لـ 43 عاماً والذي يتم خلاله زراعة الالاف من الأشجار وافتتاح الكثير من الحدائق العامة ونشر الوعي المجتمعي بتفاعل كبير من المؤسسات والمجتمع،

حيث أشار معالي محمد علي الشرفاء، رئيس دائرة البلديات والنقل في كلمته في أسبوع التشجير قائلاً **"أولت دولة الإمارات العربية المتحدة الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي اهتماماً كبيراً ملتزمة بتحقيق الاستدامة البيئية لسكان الدولة، وقد ترجمت ذلك من خلال العديد من المبادرات والاستراتيجيات والخطط الوطنية التي هدفت للتوعية والتثقيف البيئي، و يأتي ذلك في سياق الجهود الوطنية الرامية لدعم توجهات الدولة نحو دفع مسيرة التنمية المستدامة ورفع جودة الحياة. ونحرص في دائرة البلديات والنقل على مبادرات وبرامج خاصة لزيادة حجم الغطاء النباتي وتعزيز قدرة المنظومة البيئية في أبوظبي؛ كوسيلة للحد من تداعيات التغير المناخي ومعالجة انبعاثات الغازات الدفيئة؛ وذلك من خلال دور الأشجار في امتصاص الكربون ووقف زحف الرمال وزيادة خصوبة التربة، فضلاً عن دورها في الارتقاء بالمظهر الجمالي للمدينة وتحسين جودة الحياة".**

أهداف أسبوع التشجير في دولة الإمارات العربية المتحدة:

- تطبيق التقنيات الذكية والابتكارات المتميزة وأفضل الممارسات في مجال التشجير والزراعة التجميلية
- إبراز غرس زايد واهتمام القيادة الرشيدة في المحافظة على الموروث النباتي المحلي
- اشراك فئات المجتمع وأصحاب الهمم في فعاليات اسبوع التشجير وتعزيز دورهم في نشر الرقعة الخضراء والمحافظة عليها
- الاهتمام بنباتات البيئة المحلية والتوعية بأهمية التشجير بما يحافظ على زيادة المساحات الخضراء

سعادة أصيلة المعلا

مدير عام هيئة الفجيرة للبيئة

كما اشارت سعادة أصيلة المعلا – مدير عام هيئة الفجيرة للبيئة قائلةً: "يعد أسبوع التشجير ضمن أهم مبادرات هيئة الفجيرة للبيئة التي تولي اهتمامها به وتسعى لإشراك كافة فئات المجتمع والمؤسسات الحكومية والخاصة من خلاله عن طريق توعيتهم بأهمية التشجير وتأثيره على البيئة وزيادة الرقعة الخضراء،كما يعد هذا الأسبوع المميز تجسيداً عملياً في إبراز قيم و اهداف التنمية المستدامة في دولة الامارات للعمل على زيادة المسطحات الخضراء التي تأتي ضمن أولويات واهتمامات القيادة الرشيدة في المحافظة على الموروث النباتي المحلي. اعلان سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان. رئيس الدولة حفظه الله، عام 2023 عاماً للاستدامة تحت شعار "اليوم للغد" واستضافة دولة الامارات لمؤتمر الأطراف للتغير المناخي (COP28) هو انعكاس للرؤية المستقبلية لحكومة دولتنا الاستثنائية في رسم خارطة طريق مستدامة لتحقيق الحياد المناخي. بالإضافة إلى أن مبادرات التشجير ممتدة على مدار العام ولا تقتصر على اسبوع التشجير فقط، نحن نحرص على غرس الثقافة لدى النشأ لإعداد جيل واعي وحضاري يبني مستقبله بيده".

100 مليون شجرة... الإمارات تطلق تحالف القرم من أجل المناخ

100 مليون شجرة... الإمارات تطلق تحالف القرم من أجل المناخ

أعلنت مريم بنت محمد المهيري وزيرة التغير المناخي والبيئة عن الإطلاق العالمي لتحالف القرم من أجل المناخ، بالشراكة بين دولة الإمارات وجمهورية إندونيسيا. جاء ذلك خلال فعالية خاصة نظمتها وزارة التغير المناخي والبيئة على هامش فعاليات يوم التنوع البيولوجي في مؤتمر دول الأطراف COP27 المقام في مدينة شرم الشيخ المصرية في الفترة من 6 إلى 18 نوفمبر الجاري، شارك فيها ألو داهول نائب الوزير في وزارة البيئة والغابات في إندونيسيا، والشيخة شما بنت سلطان بن خليفة آل نهيان، الرئيسة التنفيذية للمسرعات المستقلة للدولة للتغير المناخي، ورزان المبارك، العضو المنتدب لهيئة البيئة - أبوظبي وصندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية، والدكتورة شيخة سالم الظاهري الأمينة العامة لهيئة البيئة – أبوظبي. توسيع المساحات ويهدف التحالف إلى دعم وتعزيز وتوسيع مساحات غابات القرم عالمياً كأحد الحلول القائمة على الطبيعة لمواجهة تحدي تغير المناخ، وجهود امتصاص وعزل انبعاثات غازات الدفيئة عالمياً حيث تساهم أشجار القرم في تعزيز مواجهة تداعيات التغير المناخي مثل الأعاصير، والعواصف، والفيضانات، كما تعد مخزناً للكربون بنسبة تصل إلى أربعة أضعاف الغابات الاستوائية المطيرة

البرية، وتوفر مناطق خصبة وموائل طبيعية آمنة للتنوع البيولوجي البحري، وتعتمد 80% من مجموعات الأسماك العالمية على النظم الأيكولوجية الصحية لأشجار القرم.

وقالت مريم المهيري: «الاعتماد على الحلول المستندة للطبيعة في مواجهة التحديات البيئية يمثل إحدى الركائز الرئيسية التي تعتمد عليها دولة الإمارات ضمن توجهاتها للعمل المناخي على المستويين المحلي والعالمي، ويعد التوسع في زراعة غابات القرم أهد أهم هذه الحلول، لذا تحرص الدولة بشكل دائم على رفع طموحها الخاص بزيادة أعداد أشجار القرم، وخلال فعاليات مؤتمر الأطراف COP26 في غلاسكو أعلنت عن هدفها الطموح بزراعة 100 مليون شجرة قرم بحلول 2030».

وأضافت: «ويمثل الإعلان عن الإطلاق العالمي لتحالف القرم من أجل المناخ بالشراكة مع جمهورية اندونيسيا محطة مهمة ضمن مسيرة الإمارات لتعزيز العمل المناخي العالمي وتعزيز منظومة الكربون الأزرق»، مشيرة إلى اعتزام دولة الإمارات زراعة 3 ملايين شجرة قرم خلال الشهرين المقبلين ضمن جهودها للعمل المناخي. استعادة وتنمية وستقوم دولة الإمارات بالشراكة مع إندونيسيا والدول والمنظمات أعضاء التحالف بالترويج لأشجار القرم كحل قائم على الطبيعة لمواجهة تغير المناخ. وضمن فعاليات الإعلان عن التحالف أطلقت المهيري الموقع الإلكتروني الخاص بالتحالف.

هبه الشحي

مدير إدارة التنوع البيولوجي في وزارة التغير المناخي والبيئة

تأكدت وزارة التغير المناخي والبيئة، أنّ أشجار القرم تغطي 204 كيلومترات مربعة من مساحة الدولة خلال عام 2022، منها 176 كيلومتراً مربعاً في إمارة أبوظبي، بينما تتوزع الـ 28 كيلومتراً مربعاً المتبقية على الإمارات الشمالية، ما يؤكد حرص الدولة على استدامة أشجار القرم من خلال التركيز على استزراعها والمحافظة عليها من السلوكيات البشرية الخاطئة، بالإضافة إلى اعتبارها ضمن النباتات الخاضعة للمحميات الطبيعية.

وبيّنت الوزارة في تصريحات لـ«الاتحاد»، أن تلك النتيجة جاءت ضمن أحدث إحصائية أصدرتها العام الماضي، لافتة إلى مواصلة العمل بالمشروع الوطني لعزل الكربون، والذي يهدف إلى زراعة 100 مليون شجرة قرم بحلول 2030، على مستوى الدولة، وذلك ضمن جهودها لتعزيز التنمية والحفاظ على أشجار القرم وإعادة تأهيلها، بالإضافة إلى الاعتماد على الحلول القائمة على الطبيعة في مواجهة التحديات البيئة، وتعزيزاً لجهود التقاط ثاني أكسيد الكربون بهدف التخفيف من آثار تغير المناخ وتعزيز قدرات التكيف معه.

وأشارت الوزارة إلى إطلاقها مؤخراً لخريطة طريق خاصة بتنفيذ مشروع زراعة المليون شجرة، حيث ارتكزت الخريطة على أربعة أنشطة، وهي تقييم مواقع زراعة أشجار القرم، وإنتاج بذور وشتلات القرم، وبرنامج لزراعة الشتلات والبذور في المواقع المختارة، ورصد ومتابعة أشجار القرم المزروعة ومعدلات الكربون التي ستتمكن من عزلها، مشيرة إلى عملها ضمن منظومة عمل متكاملة لتنفيذ أنشطة المشروع الوطني لعزل الكربون من خلال التعاون مع مؤسسات القطاع الحكومي والخاص والمنظمات العالمية غير

الحكومية، وذلك لضمان تحقيق المستهدف الطموح للمشروع بحلول عام 2030.

أوضحت وزارة التغير المناخي والبيئة، أنّ معظم غابات أشجار القرم في دولة الإمارات تعتبر بصحة وكثافة جيدة، حيث أظهرت الدراسات أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في زيادة رقعة وانتشار مساحات غابات أشجار القرم ما بين 3 إلى 4 أضعاف أكبر مما كانت عليه في سبعينيات القرن المنصرم في الدولة، لافتة إلى أنّ جهود الدولة لحفظ واستدامة تنمية الموائل والإرث الثقافي والحضاري لها، انعكست بشكل إيجابي على انتشار غابات القرم في أراضيها.

وأكدت وزارة التغير المناخي والبيئة استمرارها في وضع البرامج والمبادرات التي من شأنها زيارة رقعة المساحات الخضراء على سواحل

البيئة البحرية، حيث تنسق مع السلطات المختصة في الدولة لإعادة تأهيل المناطق المتضررة والحرص على استدامة النوع، من خلال الاستزراع أو إعلان مناطق أشجار القرم محميات طبيعية.

وعزت الوزارة أسباب تركيز الدولة على أشجار القرم، إلى كونها تعتبر موئلاً للعديد من الأنواع البحرية، كما تمثل موقعاً لتفريخ الأسماك المهمة وتغذيتها، إضافة لكونها تعمل على حماية الشواطئ من التعرية الساحلية، مشيرة إلى أن غابات القرم التي تغطي آلاف الهكتارات من الأراضي على طول الخط الساحلي في دولة الإمارات العربية المتحدة تشكل أيضاً جزءاً لا يتجزأ من النظم الإيكولوجية التي توفر للمجتمع خدمات وسلع متعددة من خلال توفير الموارد البيولوجية والاستخدامات الترفيهية، حيث تعتبر حجر الأساس للتراث الطبيعي والثقافي لمواطني الدولة، كما تلعب أشجار القرم دوراً في المساهمة في التكيف مع تغير المناخ من خلال تخزينها للكربون الأزرق.

وفي هذا الصدد أكد خالد معين الحوسني المدير التنفيذي لقطاع الصحة العامة والبيئة، أن دائرة البلدية والتخطيط بعجمان بدأت بتنفيذ مبادرة زراعة القرم بالتعاون مع مجموعة من الشركاء المحليين والمنظمات العالمية لتحقيق الهدف الاستراتيجي للدولة لتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050م. حيث أطلقت الدائرة مبادرة زراعة القرم في محمية الزورا، تزامناً مع مبادرة المشروع الوطني لعزل الكربون والذي أعلن عن مشاركة دولة الإمارات في زراعة 100 مليون شجرة قرم بحلول عام 2030.

وتابع الحوسني أن الكفاءات المؤهلة عملت على تقييم مواقع زراعة أشجار القرم في محمية الزورا، واضعةً خطة لزراعة الشتلات والبذور في

خالد معين الحوسني

المدير التنفيذي لقطاع الصحة العامة والبيئة

المواقع المحددة لإعادة تأهيلها والتوسع بالمساحة المزروعة لأشجار القرم بالإضافة الى إنتاج بذور القرم ومتابعة نمو أشجار القرم المزروعة وقياس نسبة معدلات الكربون التي سيتم عزلها.

كما قال الحوسني أن الدائرة تكثف جهودها للمحافظة على الموارد الطبيعية، حيث تمكنت من زراعة 31 ألف شتلة قرم في الربع الاول لعام 2023 في محمية الزورا بعجمان، ضمن برنامج تعليمي يضم رصد الطيور وشرح أهمية أشجار القرم بالتعاون مع الشركاء وطلاب المدارس والمجتمع والموظفين.

وفي نفس السياق من الجانب المجتمعي برماله الناعمة، ومياهه الزرقاء المتلألئة، وأشجار القرم الكثيفة، يجذب شاطئ القرم بأم القيوين إليه الزائرين والسائحين، من مختلف الجنسيات والأعمار، ويتيح لزواره فرصة استكشاف المساحات الطبيعية الخلابة والبيئة الساحلية بالإمارة والاستمتاع بمشاهدة الطيور المهاجرة، والأحياء البحرية على الساحل، والتعرف إلى أنواع أشجار القرم، ويتميز الشاطئ بقربه من الكثبان الرملية الصحراوية، ويمكن للزائر الاستمتاع بالجلوس على الرمال البحرية والبرية ومشاهدة الطبيعة.حيث تشهد إمارة أم القيوين تطوراً ملحوظاً ونقلة نوعية في السياحة الشاطئية، لفت الأنظار لأهميته في قطاع السياحة في الدولة، ما عزز تنافسية الإمارة كأسرع الوجهات السياحية نمواً وارتقاء بها على خريطة السياحة.

تسعى دائرة السياحة والآثار في أم القيوين بفضل قيادتها الرشيدة التي بذلت كافة الجهود لتطوير الموارد التي تتمتع بها الإمارة والارتقاء بمستوى خدمات القطاع، لتحويلها إلى وجهة سياحية مستدامة وجاذبة وتتخذ من السياحة الشاطئية والترفيهية والبيئية محركات رئيسية تقود جهود تنمية القطاع السياحي وتعتمد عدداً من المحاور لتهيئة بيئة داعمة للسياحة تتضمن التشريعات والقوانين والبنية التحتية والمنشآت والاستثمار والتمويل. ويعد شاطئ القرم إحدى المناطق الجاذبة لعشّاق التجديف، خصوصاً بالكاياك، حيث تنتشر في غابات أشجار القرم على مساحة شاسعة مزدهرة بالنباتات الطبيعية، ما يجعل الشاطئ من الوجهات المفضلة لعشّاق هذه الرياضة.حيث يمكن متابعة الطيور التي تتجمع في المنطقة كما يمكن التعرف إلى أهمية أشجار القرم بالنسبة للموائل الطبيعية في المنطقة.

الشارقة... أمن غذائي مستدام

الشارقة... أمن غذائي مستدام

صرح سعادة الدكتور خليفة مصبح الطنيجي، رئيس دائرة الزراعة والثروة الحيوانية، أن حكومة دولة الإمارات بشكل عام وإمارة الشارقة على وجه الخصوص تولي اهتماماً كبيراً بملف القمح وعلى سلم أولوياتها ضمن خطط الأمن الغذائي التي تتبناها، حيث يعد القمح من السلع الرئيسية التي تسعى لتوفيرها الحكومات.

وأكد الطنيجي أن مزرعة القمح في منطقة مليحة، تحظى باهتمام ومتابعة مباشرة من صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، وهي إضافة نوعية لمشاريع الأمن الغذائي.

وأوضح رئيس دائرة الزراعة والثروة الحيوانية، في تصريحات لـ "الشارقة 24"، أن صاحب السمو حاكم الشارقة أمر بإنشاء المزرعة على مساحة 1900 هكتار، وتم البدء في المرحلة الأولى زراعة 400 هكتار، أما المرحلة الثانية ستكون الموسم القادم وسيتم زراعة 400 هكتار، والمرحلة الثالثة هي كامل المساحة.

وكشف الطنيجي أن المشروع وبفضل الله نجح في التغلب على كافة التحديات ومنها قصر الوقت، وسيكون موسم الحصاد بتاريخ 20 من شهر مارس، وسيتم توفير القمح في جمعيات الشارقة التعاونية في شهري مايو ويونيو المقبلين.

ولفت الطنيجي إلى حرص الدائرة على الزراعة النظيفة، وأن تكون المنتجات غير معدلة وراثياً، وعدم إضافة السموم والمبيدات، عبر إشراف منظمات معترف بها عالمياً ومحلياً.

مشروع مراعي الشارقة متوافق مع التوجهات العالمية

مشروع مراعي الشارقة متوافق مع التوجهات العالمية

في 15 مارس 2022 أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) في نيويورك بالإجماع عام 2026 السنة الدولية للمراعي والرعاة:

120 دولة دعمت مقترح السنة الدولية المقدم من دولة منغوليا من ضمنها دولة الإمارات العربية المتحدة

تشكل السنة الدولية للمراعي والرعاة تحالفاً **يضم أكثر من 300 منظمة وجهة** معنية بالمراعي والرعي بما في ذلك المعهد الدولي لبحوث الثروة الحيوانية (ILRI)

تهدف السنة الدولية للمراعي والرعاة إلى **معالجة قضايا التنوع البيولوجي العالمي، وتغير المناخ، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية**

1. أكثر من 200 مليون شخص في العالم يربون الماشية بشكل كامل اعتماداً على المراعي
2. المراعي أكبر نظام بيئي على المستوى العالمي (أكثر من 50% من سطح الأرض) والأكثر عرضة للخطر، والأقل حماية؛ لذا فإن حمايتها وتأهيلها تحققان الفائدة لمعظم الأنظمة البيئية الأخرى
3. الرعي "وسيلة ديناميكية وتحويلية، لكسب العيش، مرتبطة بالأنظمة البيئية المتنوعة والثقافات والهويات والمعارف التقليدية والتجربة التاريخية للتعايش مع الطبيعة"
4. "المراعي الطبيعية الصحية ضرورية للإسهام في النمو الاقتصادي، وسبل العيش المرنة، والتنمية المستدامة للرعي"
5. النظام الأكثر مرونة للحد من التصحر ومجابهة التغيرات المناخية
6. لها دور مهم في تحقيق الأمن الغذائي (التنوع الحيوي، مرعى للنحل ومصدر غذائي للحيوانات)
7. الانبعاثات الكربونية في المراعي أقرب إلى الصفر بل تعمل على زيادة تثبيت الكربون في التربة

المكونات والخدمات

- مناطق رعي مفتوحة للثروة الحيوانية
- حظائر (عزب) للثروة الحيوانية وفقاً للممارسات والمتطلبات الصحية موزعة على المربين
- خدمات إرشادية بيطرية
- خدمات بيطرية بالتعاون مع الجهات المعنية
- مشتل لإنتاج النباتات الرعوية المحلية
- عيادة بيطرية يتم العمل على تشغيلها بالتعاون مع القطاع الخاص
- خطة متابعة الوضع الصحي والأنظمة الغذائية المتبعة للثروة الحيوانية الموجودة داخل عزب المراعي
- خطة الطوارئ المعنية بالأوبئة والأمراض داخل المراعي والتعامل معها بالتعاون مع الشركاء
- المراقبة والحد من آفات النباتات البرية في المراعي بما يقلل من التأثير على النظم الحيوية في المراعي

القائمة الحمراء

القائمة الحمراء

المشروع الوطني في دولة الإمارات للقائمة الوطنية الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض من الثدييات والزواحف والبرمائيات والطيور وبعض الأنواع البحرية والنباتات

الرسائل الأساسية:

- تمثل حماية الحياة الفطرية وضمان استدامتها إحدى الأولويات الاستراتيجية في سياق جهود دولة الإمارات للعمل من أجل المحافظة على البيئة، وفي هذا الإطار وتحقيقاً للمؤشرات العالمية ذات الصلة، وأهداف التنمية المستدامة رقم 14 و15 بشأن الحياة على البر والحياة تحت الماء، قامت وزارة التغير المناخي والبيئة بالتعاون مع الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة بإعداد المشروع الوطني لقائمة الأنواع المهددة بالانقراض (القائمة الحمراء)
- مشروع القائمة الحمراء يأتي كنتاج لعمل مشترك بين وزارة التغير المناخي والبيئة والسلطات المحلية المختصة في إمارات الدولة كافة، وخبراء من الجامعات الحكومية والخاصة، ومن القطاع الخاص بالإضافة إلى جمعيات النفع العام.
- المشروع الوطني للقائمة الحمراء يهدف إلى دراسة وتقييم حالة الأنواع الحية الموجودة في الدولة من الثدييات والطيور والبرمائيات والزواحف والنباتات ومجموعة مختارة من الأنواع البحرية (أسماك القرش والمرجان والأسماك العظمية) بالإضافة إلى حساب مؤشر القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض لهذه الفئات بحلول عام 2021 وفقاً لمنهجية الاتحاد الدولي لصون الطبيعة.
- تشير الدراسات العالمية الأخيرة إلى أن 1219 من الثدييات مهدد بالانقراض و83 منها انقرضت من إجمالي 5692، وأن 1307 نوعاً من الزواحف مهدد بالانقراض من إجمالي 7127 نوع.
- نظراً للوضع الحرج للأنواع المهددة بالانقراض عالمياً، سارعت المنظمات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية ومنظمات النفع العام والحكومات باتخاذ تدابير عاجلة لحماية هذه الأنواع، فأبرمت العديد من الاتفاقيات مثل اتفاقية الاتجار الدولي بالحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض (سايتس)، واتفاقية التنوع البيولوجي، ومعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية، واتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية لدول الخليج العربي. وسعياً لحماية الحياة الفطرية من الانقراض انضمت الدولة لهذه الاتفاقيات وتعمل على تنفيذ التزاماتها. كما تم في الوقت نفسه تطوير مؤشرات تنافسية دولية لقياس مدى تقدم الدول في تنفيذ التزاماتها الدولية ومنها: مؤشر عدد الأنواع المعروفة، ومؤشر القائمة الحمراء الذي يستعرض حالة توجه الأنواع على المستوى الوطني للدول.
- من خلال المشروع يتم تقييم خطر انقراض الأنواع على مستوى الدولة وتحديد الأنواع المهددة بالانقراض. حيث تم تقييم حالة 1167نوع من الأنواع المتواجدة بالدولة. حيث تشير الإحصائيات إلى أن دولة الإمارات تحتضن 58 نوعاً محليا من الثدييات، 39نوعاً منها ثدييات برية و19 نوعاً منها ثدييات بحرية. كما توجد أنواع أخرى من الثدييات في الدولة إلا أنها أنواع دخيلة أو مستوطنة. وتوجد في الدولة كذلك زواحف وبرمائيات بعدد إجمالي 72 نوعاً منها 57 زواحف برية، و13 زواحف بحرية، و2 برمائيات، بالإضافة إلى النباتات المحلية في الدولة وعددها 598، كما عمل المشروع على تقييم حالة أنواع مختارة من الأنواع البحرية ومنها 126 من الأسماك العظمية و80 نوعاً من الأسماك الغضروفية و66 نوعاً من الشعاب المرجانية. بالإضافة إلى 167 نوعاً من الطيور المحلية في الدولة.
- أكد المشروع المشترك مع السلطات المحلية على مستوى الدولة أن ارتفاع نسبة الأنواع المهددة بالانقراض يمثل أحد أهم الدوافع لتحفيز العمل للمحافظة على هذه الأنواع وتركيز الجهود والموارد لإعادة تأهيلها.
- يستند المشروع على تعزيز جهود حماية الحياة الفطرية بشكل عام إلى نهج الحفاظ على مكونات البيئة ومواردها الطبيعية الذي أرسى دعائمه في الدولة الوالد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "طيب الله ثراه"، حيث يرتبط حفظ الطبيعة والكائنات الحية المهددة بالانقراض بالحفاظ على الإنسان والعيش الرغيد.
- أظهرت نتائج المشروع وصول نسبة أنواع الثدييات المهددة بالانقراض في الدولة إلى 46.7% وهي نسبة عالية مقارنة بالنسبة العالمية التي تبلغ 25%، كما بلغت نسبة الزواحف الموجودة في الدولة المهددة بالانقراض 19%، وهي نسبة تقارب النسبة العالمية التي تبلغ 20%.
- تأتي أهمية الحفاظ على النظم البيئية كإحدى الدعائم الأساسية لإطلاق وتنفيذ المشروع، حيث تعتبر بعض خدمات النظم البيئية مثل النباتات والحيوانات مصدر غذاء للبشرية، أو الأكسجين الذي تطلقه النباتات والعوالق البحرية في الجو. كما تقوم الأنظمة البيئية بمهام أخرى أكثر تعقيداً كتخفيف آثار التغير المناخي والتأقلم معه ومقاومة التصحر، كما تقوم الحشرات بتلقيح المحاصيل الزراعية، كذلك توفير المواد الخام المستخدمة في تصنيع المنتجات الصناعية، بالإضافة إلى توفير المنتجات الطبيعية المستخلصة من الكائنات الحية بمختلف أنواعها في الطب وصناعة الدواء.
- المشروع يأتي كخطوة هامة جديدة ضمن مسيرة الدولة في المحافظة على الأنواع المهددة بالانقراض، والتي تشمل إعلان المحميات والتوسع في مساحاتها على مستوى الدولة، وإطلاق برامج إكثار

للأنواع الأكثر تهديداً بالانقراض كالمها العربي والنمر العربي والطهر العربي وإعادة إطلاقها في الطبيعة، وقد أسهمت تلك الجهود في خفض خطر انقراض الثدييات في الدولة بنسبة 2.97% بين عامي 1996 و2018.

- تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بتنوع بيولوجي فريد يشمل مجموعة من الكائنات الحية والأنظمة الإيكولوجية والموائل الطبيعية البرية والمائية. حيث تساهم الكائنات الحية من الحيوانات والنباتات وغيرها في توازن النظم البيئية، لارتباط الأنواع بسلسلة غذائية متوازنة، وقد يؤدي أي خلل في هذه السلسلة إلى خلل النظام البيئي وبالتالي خلل في الخدمات التي تقدمها هذه النظم البيئية.

الثدييات البرية

- رصد المشروع عبر الدراسات والمسوحات التي شملها تنوع كبير للثدييات البرية في الدولة باختلاف البيئات المتواجدة فيها، حيث تشكل الحيوانات آكلة اللحوم نسبة 28.2% والقوارض 20.5%، بينما تشكل الخفافيش 30.7% من الأنواع المحلية المؤكد تواجدها. وتجدر الإشارة بأن الطهر العربي هو النوع الوحيد المتوطن في الدولة من الثدييات (النوع المتوطن هو النوع المتواجد في منطقة جغرافية محددة فقط ولا يتواجد في أي مكان آخر في العالم)، ويتواجد في سلسلة جبال الحجر بين دولة الإمارات وسلطنة عمان فقط. بينما يتواجد في الدولة خمسة أنواع من الثدييات المتوطنة في شبه الجزيرة العربية وهي: المها العربي والغزال العربي والغزال الرملي والجربوع والجرذ العربي.
- أظهرت نتائج الدراسة انقراض ثلاثة أنواع من الثدييات البرية وهي الذئب العربي والنمر العربي والضبع المخطط. كما أظهرت النتائج أن متوسط نسبة أنواع الثدييات المهددة بالانقراض في الدولة يبلغ 46.7% بينما تبلغ النسبة عالميا 25%.

الثدييات البحرية

- تمثل البيئة البحرية أحد أهم مقومات المجتمع الإماراتي ودولة الإمارات من الجانب الاجتماعي والاقتصادي، وتعد بحار دولة الإمارات العربية المتحدة موطنًا لمجموعة متنوعة من الثدييات البحرية تمثل جزءاً هاماً من الثروات البحرية ليس على المستوى المحلي فقط وإنما الدولي كذلك، فقد سجل في مياه الدولة 18 نوعاً من الحوتيات ونوعاً واحداً من الخيلانيات (أبقار البحر)، إذ تضم دولة الإمارات ثاني أكبر تجمع لها في العالم بعد أستراليا. بالإضافة إلى مجموعات هامة لأربعة أنواع من الثدييات البحرية على الأقل وأهمها الدولفين الأحدب (وتشير الدراسات بأنه أكبر تجمع لهذا النوع في العالم)
- تم تطوير خرائط توزيع أنواع الثدييات المهددة بالانقراض في الدولة وتوزيع تجمعها في الدولة، حيث ستساعد الخرائط الموضوعة بوضع خطط وبرامج للمحافظة على الأنواع وسن سياسات تعزز من المحافظة عليها وعلى موائلها الطبيعية.

الزواحف والبرمائيات:

- جهود حماية البيئة ومكوناتها التي ترافقت مع قيام دولة الإمارات قبل خمسة عقود ساهمت في تعزيز استدامة هذه المكونات التي تتميز بالغنى والتنوع، حيث تضم

الدولة ما يقارب 60 نوعاً من الزواحف البرية، منها نوع واحد متوطن وهو الوزغ ذو الأصابع الورقية، كما تضم نوعين من البرمائيات وهي تمثل الضفادع التي تعيش في الوديان، بالإضافة إلى احتوائها ثمانية أنواع من الثعابين البحرية وخمسة أنواع من السلاحف البحرية.

- أظهرت نتائج تقييم حالة الزواحف والبرمائيات في الدولة أن نسبة 19% من أنواع الزواحف المتواجدة في الدولة هي مهددة بالانقراض بينما 69% منها تعتبر أقل تهديداً بالانقراض.
- تم تطوير خرائط تمثل توزيع الأنواع المهددة بالانقراض في الدولة وتوزيع تجمعها في الدولة حيث ستساعد هذه الخرائط بوضع خطط وبرامج للمحافظة على الأنواع وسن سياسات تعزز من المحافظة على نطاق انتشارها.

الطيور:

- تضم الدولة 459 نوعاً من الطيور وتم تقييم 167نوعاً حيث تتوزع الطيور في الدولة على مجموعتين هما الطيور المتواجدة بشكل منتظم والطيور المستوطنة.
- أوضحت نتائج تقييم حالة الطيور في الدولة أن 53% من أنواع الطيور المتواجدة في الدولة هي مهددة بالانقراض بينما 14% منها تحت التهديد بالانقراض و33% أقل تهديداً.
- تم تطوير خرائط تمثل توزيع الأنواع المهددة بالانقراض في الدولة وتوزيع تجمعها في الدولة، حيث ستساعد هذه الخرائط بوضع خطط وبرامج للمحافظة على الأنواع وسن سياسات تعزز المحافظة على نطاق انتشارها.

القائمة الحمراء لبعض الأنواع المختارة من الأنواع البحرية

- من المسوحات الهامة التي خلص إليها مشروع القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض أن الدولة تضم ما يقارب 80 نوعاً من الأسماك الغضروفية. من بينها

54 نوعاً من أسماك القرش، و26 نوعاً من أسماك الراي (اللخم)، بالإضافة إلى ذلك، تضم الدولة 66 نوعاً من الشعاب المرجانية تم تقييمها كلها، كما تم تقييم حالة 126 نوعاً من الأسماك العظمية ذات الأهمية الاقتصادية.

- كما أوضحت نتائج تقييم حالة الأنواع المختارة من الأنواع البحرية في الدولة أن نسبة 11% من أنواع الأسماك العظمية ذات الأهمية الاقتصادية المتواجدة في الدولة هي مهددة بالانقراض بينما 48% منها أقل تهديداً، بالإضافة إلى أن 60% من أنواع الأسماك الغضروفية المتواجدة في الدولة مهددة بالانقراض بينما 26% منها تحت التهديد و4% أقل تهديداً.
- أوضحت النتائج أن نسبة 43% من أنواع الشعاب المرجانية في الدولة مهددة بالانقراض بينما 3% منها تحت التهديد 1% أقل تهديدا.

القائمة الحمراء للنباتات

- تضم الدولة ما يقارب من 945 نوعاً من النباتات وتم تقييم 598 نوعاً من النباتات المحلية.
- أوضحت نتائج تقييم حالة النباتات في الدولة أن 8% من أنواع النباتات في الدولة مهددة بالانقراض بينما 62% منها تحت التهديد بالانقراض، و3% أقل تهديداً.
- تم تطوير خرائط تمثل توزيع الأنواع المهددة بالانقراض في الدولة وتوزيع تجمعها في الدولة، وسوف تساعد هذه الخرائط بوضع خطط وبرامج للمحافظة على الأنواع، وسن سياسات تعزز المحافظة على نطاق انتشارها.
- أظهرت نتائج الدراسة أن قيمة مؤشر القائمة الحمراء للنباتات في الدولة 0.94 لعام 2021 وهو ما يشكل انخفاضاً لقيمة المؤشر في الماضي والتي بلغت 0.96، وهو ما يمثل

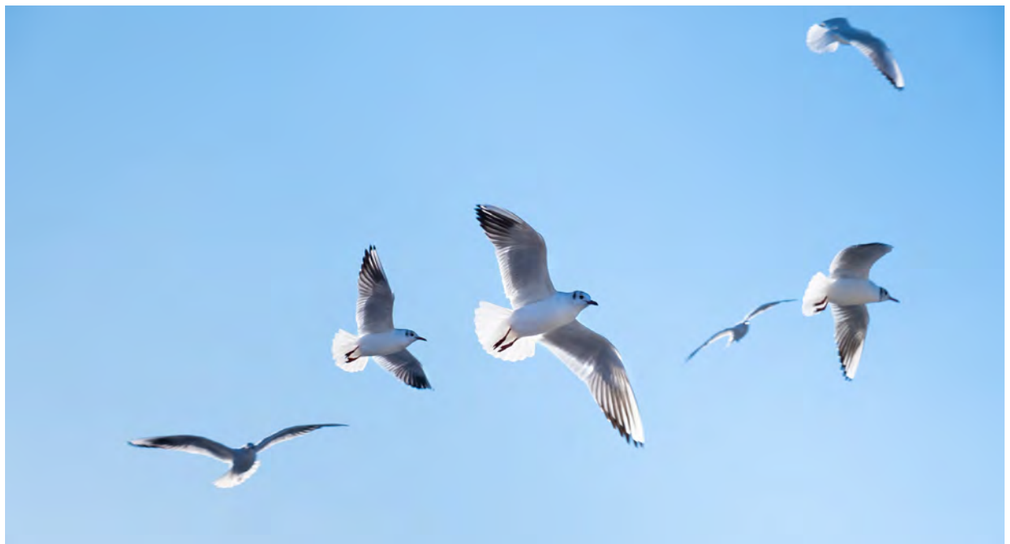

زيادة في تهديد وتعرض النباتات للانقراض بشكل طفيف.

الرسائل التوعوية للقائمة الحمراء:

- عندما نقول عن نوع أنه مدرج في القوائم الحمراء تعني أنه اقترب من خطر الانقراض والاختفاء عن سطح هذا الكوكب.
- فلنعمل معاً حتى نحمي الأنواع وإعادتها إلى بيئتها الطبيعية لتتكاثر وتزدهر أعدادها إلى الحد الذي يسمح لها بالخروج من القوائم الحمراء التي تدل على سوء حالة هذا النوع في الطبيعة.
- اللون الأحمر في قوانين السير يشير إلى الخطر، وكذلك إدراج النوع في القوائم الحمراء يشير إلى وضعه القريب من خطر الانقراض.
- تلتزم الدولة بجميع مؤسساتها الوطنية بدعم حماية الأنواع العالمية المدرجة على القوائم الحمراء من خلال القوانين والتشريعات الوطنية.
- تنص التشريعات الوطنية على عقوبات وغرامات مرتبطة بالممارسات الخاطئة تجاه الأنواع البرية المدرجة على قوائم الحماية المحلية والعالمية.
- تعتبر الإمارات من أوائل الدول الملتزمة بحماية الأنواع الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض والتي في أغلبها مدرجة في القوائم الحمراء للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة.
- تعتبر الإمارات من أوائل الدول الملتزمة بإعداد القوائم الحمراء لأنواع حيواناتها ونباتاتها المهددة بالانقراض وتعتبر من أهم الخطوات التي تبين حالة تنوعها البيولوجي.
- هل تعلم بأن نسبة أنواع الثدييات المهددة بالانقراض بالدولة بلغت 46.7 % وهي نسبة عالية مقارنة بالوضع العالمي.
- هل تعلم بأن 19% من الزواحف الموجودة بالدولة مهددة بالانقراض.
- يوجد في بيئتنا ما يقارب 60 نوع زواحف.
- النظام البيئي عبارة عن مجتمع تجمعه روابط وعلاقات مشتركة وعند إزالة أحدها ينهار النظام كله.
- التعاون مع جميع جهات الدولة للإكثار من الأنواع المهددة بالانقراض وإعادة إطلاقها في الطبيعة.
- 78 نوعاً من الثدييات الموجودة بالدولة مهددة بالانقراض.
- الطهر العربي النوع الوحيد المستوطن في دولة الإمارات ولا يوجد في أي مكان بالعالم.
- بحار دولة الإمارات تعتبر ثروة بحرية عالمية لوجود مجموعة كبيرة من الثدييات البحرية.
- أبقار البحر تعيش في منطقتين بالعالم منها مياه دولة الإمارات فنحافظ على وجودها.
- المحافظة على الدلفين الأحدب حيث أن أكبر تجمع له في العالم في مياه دولة الإمارات.

8

- تعيش في بيئة دولة الإمارات حوالي 459 نوعاً من الطيور و53 % منها أصبحت مهددة بالانقراض.
- هناك 9 أنواع من الثعابين البحرية و5 أنواع من السلاحف البحرية تعيش في دولة الإمارات.
- يوجد 66 نوعاً من الشعاب المرجانية في مياه الدولة.
- يوجد في مياه الدولة ما يقارب 54 نوعاً من أسماك القرش.
- يعيش في مياه الدولة ما يقارب 26 نوعاً من أسماك الراي (اللخمة).
- هناك 450 نوعاً من الأسماك العظمية بالدولة و11% منها مهددة بالانقراض.
- ما يقارب 60% من الأسماك الغضروفية الموجودة بالدولة أصبحت مهددة بالانقراض.
- 11% من الأسماك العظمية المتواجدة بالدولة مهددة بالانقراض.
- 945 نوعاً من النباتات بالدولة منها 598 نباتات محلية.
- 8% من النباتات الموجودة بالدولة مهددة بالانقراض و62% تحت التهديد بالانقراض.

التقارير والدراسات البيئية والبلدية

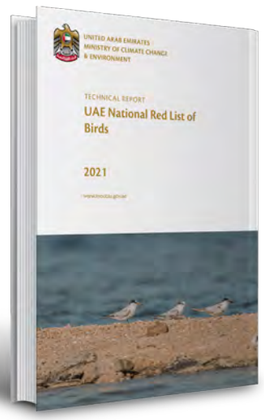

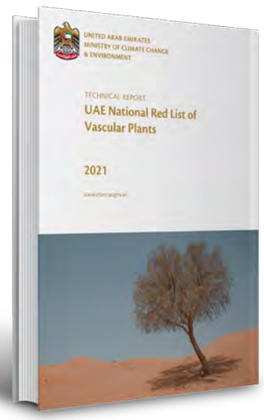

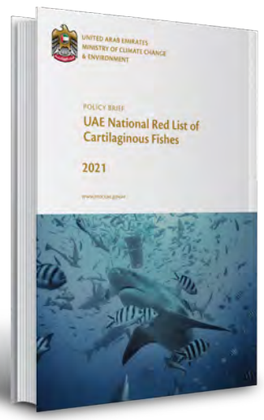

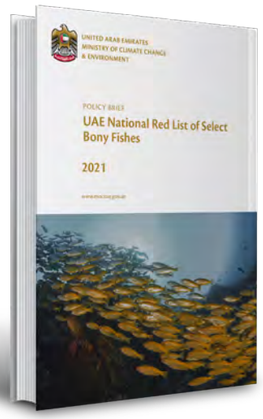

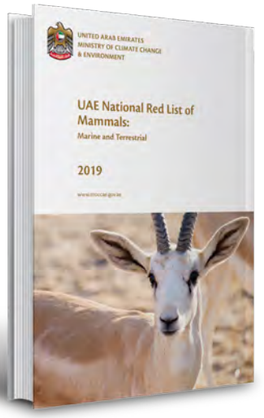

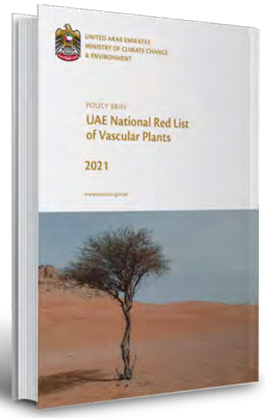

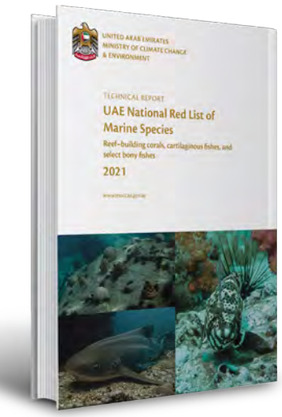

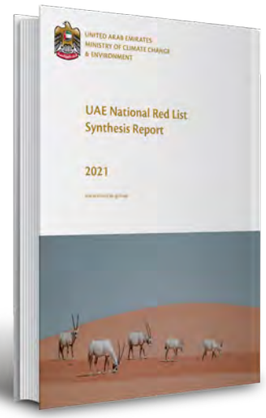
UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF CLIMATE CHANGE & ENVIRONMENT
UAE National Red List
Synthesis Report
2021

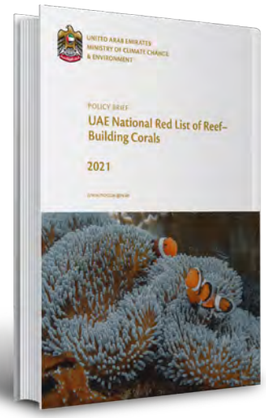
UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF CLIMATE CHANGE & ENVIRONMENT
POLICY BRIEF
UAE National Red List of Reef-Building Corals
2021

التقرير الوطني الرابع عن التنوع البيولوجي
لدولة الإمارات العربية المتحدة
2010

تقرير عن الإجراءات التشريعية والتنظيمية لأنشطة
الكسارات ومصانع الاسمنت

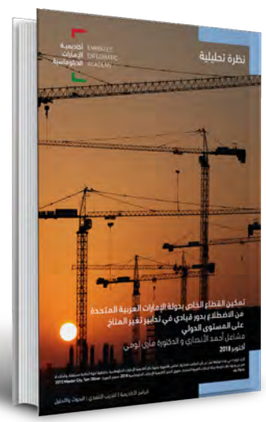
نظرة تحليلية
تعظيم القطاع الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة
من الاضطلاع بدور فيادي في تكبير تغير المناخ
على المستوى الدولي
مشاعل الحد الأدنى و الدكتورة عايل لوتي
2018

AGEDI | THE ABU DHABI GLOBAL ENVIRONMENTAL DATA INITIATIVE
NATIONAL BLUE CARBON
AGEDI.ae

2014

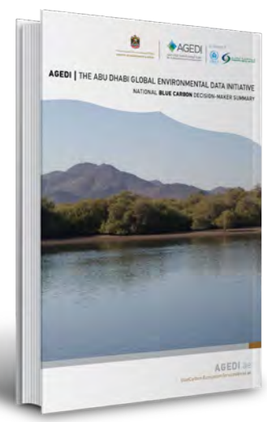
AGEDI | THE ABU DHABI GLOBAL ENVIRONMENTAL DATA INITIATIVE
NATIONAL BLUE CARBON DECISION-MAKER SUMMARY

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF CLIMATE CHANGE & ENVIRONMENT
UAE Green
Business Toolkit 2.0
Part I: Transitioning to Net Zero
www.moccae.gov.ae

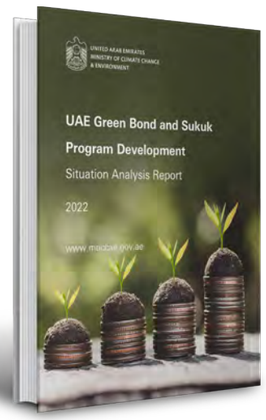
UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF CLIMATE CHANGE & ENVIRONMENT
UAE Green Bond and Sukuk
Program Development
Situation Analysis Report
2022
www.moccae.gov.ae

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF CLIMATE CHANGE & ENVIRONMENT
NATIONAL PLAN OF ACTION
FOR THE CONSERVATION OF
MARINE TURTLES IN THE
UAE 2019 - 2021
2019

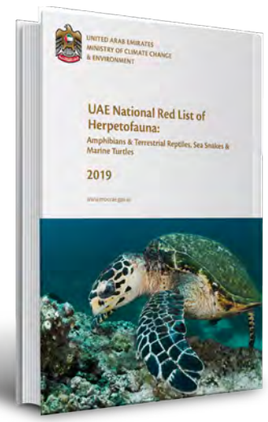
UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF CLIMATE CHANGE & ENVIRONMENT
UAE National Red List of
Herpetofauna:
Amphibians & Terrestrial Reptiles, Sea Snakes & Marine Turtles
2019

التقرير الوطني الثالث
للتنوع البيولوجي
في
دولة الإمارات العربية المتحدة
2005

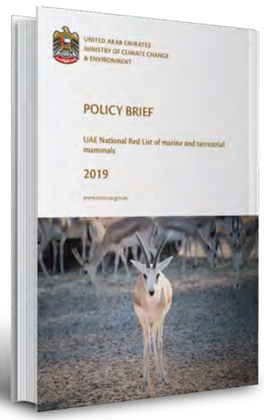
UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF CLIMATE CHANGE
& ENVIRONMENT
POLICY BRIEF
UAE National Red List of marine and terrestrial mammals
2019

STATUS OF IMPORTANT
BIRD AREAS (IBA) IN
THE UAE
2018

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF CLIMATE CHANGE
& ENVIRONMENT
POLICY BRIEF
UAE National Red List of herpetofauna: amphibians and terrestrial reptiles, sea snakes and marine turtles
2019

UAE National Air Emissions
Inventory Project
Final Results
2019

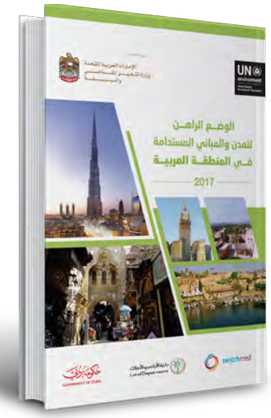
الوضع الراهن
للمدن والمباني المستدامة
في المنطقة العربية
2017

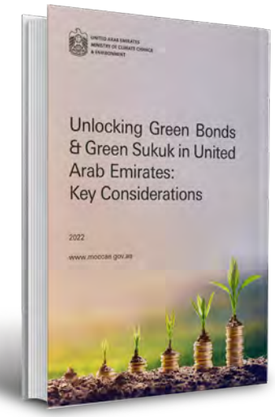
Unlocking Green Bonds
& Green Sukuk in United
Arab Emirates:
Key Considerations
2022
www.moccae.gov.ae

UAE GREEN JOBS PROGRAM:
JOBS & SKILLS FOR THE
UAE'S GREEN ECONOMY
TRANSFORMATION
2019

تقرير حالة الاقتصاد الأخضر 2017
في دولة الإمارات العربية المتحدة

تقرير حالة الاقتصاد الأخضر لدولة
الامارات العربية المتحدة - الإصدار الثاني
UAE STATE OF GREEN ECONOMY
Report - Second Edition

تقييم حالة أسماك القرش في
دولة الإمارات العربية المتحدة
2018

مبادرة
البصمة البيئية
للإمارات
ملخص تقرير ٢٠٠٧-٢٠١٠

تقرير حالة الاقتصاد الأخضر
في دولة الإمارات العربية المتحدة
2021

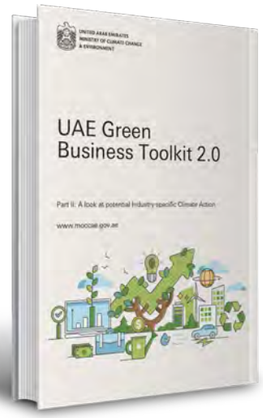
UAE Green
Business Toolkit 2.0
Part II: A look at potential Industry-specific Climate Action
www.moccae.gov.ae

مسح التربة
في الإمارات الشمالية

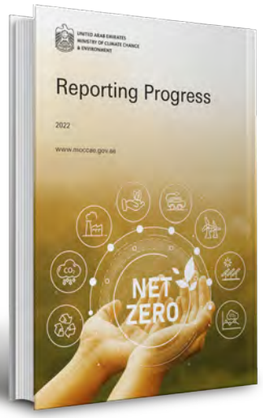
Reporting Progress
2022
www.moccae.gov.ae
NET
ZERO

الدليل الإسترشادي لتربية المواشي
في العزب والحظائر النظامية بدولة
الإمارات العربية المتحدة
2017

دليل العمل البلدي
تصنيف مكاتب الاستشارات الهندسية وشركات
المقاولات لفئة المساكن الحكومية
2020

الدليل البلدي الموحد
إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث

دليل الحياد المناخي
لمصانع الإسمنت
2023

الدليل البلدي الموحد
السلامة والصحة المهنية

الدليل البلدي الموحد
الإدارة المتكاملة للنفايات

الدليل البلدي الموحد
إدارة تشجير الأماكن العامة

دليل المخالفات
البيئية والبلدية
2023 - 2022

القضايا البيئية: المد الأحمر

تعريف المد الأحمر

ما هو المد الأحمر وتعريفه وأنواعه وطرق رصده والعمل منه؟

تمكين الشباب مرتكزنا نحو المستقبل

تمكين الشباب مرتكزنا نحو المستقبل

معالي مريم بنت محمد المهيري: إن تمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم في رسم وتنفيذ التوجهات المستقبلية يمثل أولوية استراتيجية لدولة الإمارات، وتوفر قيادتنا الرشيدة الدعم والرعاية اللازمة دائما لضمان مساهمة فئة الشباب في إيجاد مستقبل أفضل مستدام.

ويمثل الشباب محركاً رئيساً لطموح العمل المناخي عالمياً، كونهم الفئة الاقدر على إحداث تأثير فعال عبر توظيف قدراتهم في إيجاد حلول ابتكارية لتحديات تغير المناخ، بالإضافة إلى مساهمتهم في رفع الوعي المجتمعي العام بضرورة مشاركة كافة افراد ومكونات المجتمع في العمل من أجل المناخ، لذا تحرص دولة الإمارات على تعزيز مشاركتهم ووجود تمثيل قوي لهم في كافة الفعاليات والأحداث المرتبطة بالعمل البيئي والمناخي.“

”إن رهاننا الحقيقي أنتم يا أبنائي، ولدينا إيمان بأن التقدم في هذه الدولة لن يتم إلا بكم، أنتم أمل هذه البلاد ومستقبلها والسلاح الحقيقي، وليس الـ3 ملايين برميل نفط يومياً، فحين تتسلمون الراية يجب أن تتسلموها وأنتم بخير وعز، ولديكم القدرة على أن ترتفعوا بها“

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

© MOCCAE الإمارات العربية المتحدة 2023

لمزيد من المعلومات أو الملاحظات:

وزارة التغيـــر المنـــاخي والبيئـــــة
صندوق بريد 1509 ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة
البريد الإلكتروني: info@moccae.gov.ae

www.moccae.gov.ae

@MOCCAEUAE